# التسامح

## وقضايا العيش المشترك

محمد محفوظ

إصـــدار
المركـز الإسـلامـي الثقـافـي
مجمـع الإمامين الحسنين (ع)



الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م ـ القطيف
الطبعة الثانية ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م ـ بيروت

**المركز الإسلامي الثقافي**

لبنان ـ حارة حريك ـ مجمع الإمامين الحسنين عليهما السلام
هاتف: ٥٥٧٠٠٠/ ٠١ ـ ٥٤٤٤٠٢/ ٠١
خليوي: ٥٦٥٠٧٤/ ٠٣

* * *

**البريد الإلكتروني**

info@tawasolonline.net
info@fadlullahlibrary.com

* * *

**المواقع الإلكترونية ـ المركز الإسلامي الثقافي**

www.tawasolonline.net
www.fadlullahlibrary.com
youtube/tawasolonline

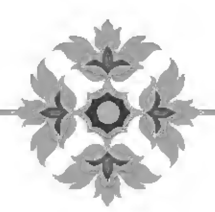
**Facebook:**

مكتبة العلّامة المرجع السيّد فضل الله العامة
تواصل أون لاين

# التسامح
## وقضايا العيش المشترك

محمد محفوظ

المركز الإسلامي الثقافي
مجمع الإمامين الحسنين(ع)
لبنان ـ حارة حريك



# المقدّمة

والله الموفّق والمسدّد

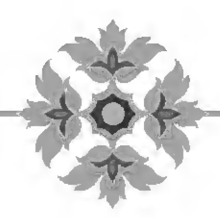
مدير المركز الإسلامي الثّقافيّ

**شفيق محمّد الموسوي**

جمادى الأولى ١٤٣٣ هـ

نيسان ٢٠١٢ م





# التسامح
# وقضايا العيش المشترك

ثمّة حقيقة أساسية ينبغي إدراكها بعمق، وهي أنّنا لا نمتلك حلولاً سحرية لمشاكلنا وتحدّياتنا التي تعصف بواقعنا على أكثر من صعيد ومستوى. وذلك لأنّ هذه التحدّيات والمشاكل كثيرة ومتداخلة ومركّبة ومعقّدة في آن. بحيث لا يستطيع أيّ طرف مهما أوتي من قدرة أو قوّة، أن يعالجها دفعة واحدة. وإنّما هي بحاجة إلى خطة ومشروع متكامل لمعالجة هذه المشاكل والتحدّيات.

وما نقوله هذا ليس هروباً من التحدّيات أو جَلْداً للذات، أو خضوعاً لإكراهات الواقع، وإنّما لمعرفة طبيعة الواقع الذي نعيشه، واختيار الوسائل المناسبة لمعالجته.

ومشروع التسامح والعيش المشترك في مجتمعاتنا وأوطاننا، لا يخرج عن هذا النطاق والسياق. فهو الإمكانية الوحيدة التي تمكّننا من ضبط اختلافاتنا وتبايناتنا الداخلية بكلّ عناوينها ويافطاتها.

لأنّ استمرار تَفجُّر الاختلافات والتباينات بشكل أُفقي وعمودي، يهدّد النسيج الاجتماعي بأسره، ويُدخِل كلّ أوطاننا العربية والإسلامية في أتون الفتن والحروب. ولا ضبط لهذه الاختلافات والتباينات، إلاّ بسيادة ثقافة التسامح وضرورات العيش المشترك، والتي هي العدالة والاحترام المتبادل وصيانة



حقـوق الإنســان. وَحْدَها هذه الثقافـة ومقتضياتها ومتوالياتها، هـي القادرة على وقف الانهيارات الاجتماعية والسياسـية، وهي التي تتمكّن من إزالة أو محاصرة الاحتقانات التي تغذّي مظاهر التوتر والعنف في المجتمع.

وأدرك سـلفاً أنّ هذه الرؤية والمعالجة، ليسـت سـحرية، وليسـت قادرة على اسـتيعاب كلّ المشـاكل والتوتّرات، ولكنها في تقديرنا المدخل الضروري الذي يجعلنـا جميعاً نواجه المشـاكل برؤية واضحة وصريحـة. لأنّها ـ أي الرؤية ـ هي التي سـتوفّر لنا الفهم الدقيق للمشـاكل والسبل المناسـبة للتعامل معها، كخطوة أولى في مشروع معالجتها.

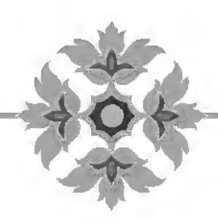
فالاسـتقرار السياسـي والاجتماعـي في أوطاننـا، لا يتأتّى اليوم مـن خلال حماية النزعـات المذهبيـة والقوميـة المتطرّفـة. لأنّ هـذه النزعـات هـي التي تدمّر النسـيج الاجتماعـي والوطني، وهي التي تخلق الكانتونـات الضيّقة التي تحمي ذاتها بمعاداة محيطها. لذلك فإنّنا اليوم بحاجة إلى التسـامح الذي يقودنا إلى احترام الآخر وجوداً ورأيـاً وحقوقـاً، وهو الذي يعيد بنـاء رؤية عقلانية في التعامل مـع أفكارنا ومعتقداتنا وإلى العيش المشـترك والذي يعني في حدوده الدنيا أنَّ المجتمعات والأوطان تسـع الجميـع وأنّ المطلوب ليس محاربة الآخر في أفكاره ووجوده الاجتماعي والثقافي. وإنّما بناء وتنظيم المساحات المشتركة التي تجمعنا معاً.

وهذا الكتاب، هو محاولة لبلورة خيار ومشـروع التسـامح والعيش المشترك. والذي أرجو أن أكون قد وُفّقت لإضافة شيء في هذا المضمار.

والله نسأل التوفيق والسداد. إنّه نِعم المولى ونِعم النصير.

**محمد محفوظ**
**مدر مركز آفاق للدراسات**
**والبحوث بسيهات ـ السعودية**





# التسامح وآفاق السلم الأهلي

عديدةٌ هي المفردات والمصطلحات المتداولة اليوم، التي تحتاج إلى تحديد دقيق لمعانيها ومداليلها. وذلك لأنّ استخدام هذه المصطلحات دون ضبط المعنى الحقيقي لها، يساهم في تشويه هذا المصطلح على مستوى المضمون، كما أنّه يجعله عُرْضة للتوظيف الأيديولوجي المتعسّف. لذلك فإنّ تحديد معنى المصطلحات والمفردات المتداولة، يساهم في خلق الوعي الاجتماعي السليم لها.

ومن هذه المصطلحات التي تحتاج إلى تحديد معناها الدقيق وضبط مضمونها الفلسفي والأخلاقي والاجتماعي، مصطلح التسامح.. حيث إنّ هذا المصطلح متداول اليوم في كلّ البيئات الأيديولوجية، ويتمّ التعامل مع هذه المقولة ولوازمها الثقافية والسياسية، باعتبارها ثابتة من ثوابت المجتمعات المتقدّمة.. لذلك وبعيداً عن المضاربات الفكرية والتوظيفات الأيديولوجية المتعسّفة، نحن بحاجة إلى ضبط المعنى الجوهري لهذا المصطلح، وتحديد مضمونه وجذوره الفلسفية والمعرفية، وبيان موقعه في سُلّم القيم والمبادئ الاجتماعية.

ولا شكّ أنّ إصرار مختلف المواقع الأيديولوجية على استخدام هذا المصطلح دليل على غياب مضمونه عن واقع العالَمين العربي والإسلامي.. إذ



إنّ العديد من الظواهر السياسية والثقافية والمجتمعيّة، تؤكّد بشكل أو بآخرَ على خلوّ الساحة العربية والإسلامية من مقتضيات ولوازم هذه القيمة.

## في معنى التسامح

وقبل الدخول في معنى التسامح في الفضاء العربي والإسلامي، من الأهمية إلقاء نظرة سريعة على حركة تطوّر هذا المصطلح في الفضاء المعرفي والسياسي الغربي.. ففي التجربة الغربية ارتبطت مقولة التسامح بالمسألة الدينية، إذ اعتُبرت من قِبل الفيلسوف (جون لوك) بوصفها الحلّ العقلاني الوحيد لمشكلة الخلافات التي نشأت داخل المسيحية، التي هي الدين الرئيسي في الثقافة العربية. ومع تطوّر الحياة السياسية والمجتمعية في الغرب، بدأ ينظر إلى التسامح على حدّ تعبير (سمير الخليل)[1] باعتباره العمود الفقري لليبرالية بوصف هذه الأخيرة فلسفة عامة للجماعة البشرية، كما بوصفها شعوراً يُحسّ تُجاه الجماعات الأخرى. في الغرب اليوم يُنظَر إلى التسامح على أنّه سياسي وعرقي وإثني وقومي واجتماعي وجنسي. وهو يتّخذ بصورة عامة شكل تحمّل مُتَنامٍ، يشمل حيّزاً متزايد المساحة للفروقات بين الكائنات البشرية.

وبالتالي فإنّ التسامح وَفْق التجربة الغربية والفكر الغربي المعاصر، هي الإجابة المطلوبة الغربية آنذاك.. فالاختلافات قادت في فترة من الفترات إلى التعصّب والانكفاء والعزلة، ودفع المجتمع الغربي ثمن ذلك.

وفي إطار البحث عن حلول فلسفية ومعرفية ومجتمعية للاختلافات التي كانت تعصف بالمجتمعات الغربية، تمَّ نَحْتُ وبلورةُ مفهوم التسامح كإجابة

---

(١) سمير الخليل وآخرون، التسامح بين شرق وغرب ـ دراسات في التعايش والقبول بالآخر، ص١٨، دار الساقي، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٢م.

بديلـة للاختلافـات العقديـة والسياسـية.. فالاختلافـات تقتضي التسـامح وهو مسـؤولية حضارية وواحد من حقوق الإنسـان. فحينما تسـود الكراهية لأسباب وعوامل دينية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، يكون التسامح هو الحلّ الذي تُبـرِزه التجربة الغربية للتعامل مع دوافـع الكراهية.. وعلى ضوء ذلك تكون قيمة التسـامح، هي لمعالجة مشـاكل الاختلافات الإنسـانية، التي قد تقود إلى شـيوع ظاهرة الكراهية والعنف، وبالتالي فإنّ التسامح فضيلة أخلاقية، وضرورة سياسية ومجتمعية، وسـبيل لضبط الاختلافات وإدارتها. وفي الدائرة الإسـلامية لم أجد مـن خلال بحثي فـي النصوص الإسـلامية مفـردة (التسـامح)، وإنّمـا الموجود بعـض المفـردات الأخرى التي تقتـرب في المضمون من مفردة التسـامح.. ففي النصوص الإسـلامية اسـتخدام للمفردات التالية (المداراة ـ الرفق ـ السـماحة ـ اليسـر والتيسـير) وكلّها مفردات تتقارب في مضمونهـا وجوهرها من المضمون المتـداول لمصطلح التسـامح.. الذي يعني على المسـتوى الفعلـي التوليف بين الاعتراض والقبول.. فليس كلّ ما ترفضه عقلياً أو تناقضه معتقديّاً، تمارس بحقّه القطيعة والحرب، وإنّما المطلوب التسامح، الذي يحتضن في جوهره الاعتراض والقبول في آن واحد..

ولهذه القيمة في التجربة الإنسانية، جذور فلسفية ومعرفية، وهي التي تؤسّس لهـذه الضـرورة الاجتماعيـة. وبإمكاننـا أن نحـدّد الجـذور الفلسـفية والمعرفية لمفهوم التسامح في النقاط التالية:

يعترف الإسـلام بالحقوق الشـخصية لكلّ فرد من أفـراد المجتمع، ولا يجيز أيّ ممارسة تفضي إلى انتهاك هذه الحقوق والخصوصيّات.. ولا ريب أنّه يترتّب علـى ذلك على الصعيد الواقعي، الكثير من نقاط الاختلاف والتمايز بين البشـر، ولكن هذا الاختلاف لا يؤسّس للقطيعة والجفاء والتباعد، وإنّما يؤسّس للمداراة



والتسامح مع المختلف، لا بمعنى الاستهتار بالقيم أو الفرار من المسؤولية، وإنّما بمعنى الرِّفق والمداراة، وتضمين مقولة الهداية معنى المحبّة والإشفاق.

فالتسامح لا يعني بأيّ حال من الأحوال، التنازل عن المعتقد أو الخضوع لمبدأ المساومة والتنازل، وإنّما يعني القبول بالآخر والتعامل معه على أُسس العدالة والمساواة بصرف النظر عن أفكاره وقناعاته الأخرى.

إنّ الحقيقة الكاملة والناجزة، لا يمكن الوصول إليها دفعة واحدة، وإنّما هي بحاجة إلى فعل تراكمي يستفيد من كلّ العقول والجهود والطاقات الإنسانية. لذلك من الأخطاء الفادحة والقاتلة التعامل مع القناعات الإنسانية بوصفها حقائق جزميّة ومطلقة. وذلك لأنّ هذا التعامل، هو الذي يؤسّس للدوغمائية التي ترى في قناعتها الحقيقية المطلقة، فتمارس على ضوء ذلك التشدّد والتطرّف على قاعدة امتلاك الحقيقة المطلقة.

وعلى اعتبار أنّنا كبشر لا نمتلك هذه الحقيقة المطلقة، وإنّما هي موزّعة بين البشر، وتحتاج إلى إنصات وتواصل مستمر بينهم، لذلك فإنّ التسامح هو الخيار السليم الذي ينبغي أن يتمَّ التعامل به.

إنّ المنظومة الأخلاقية التي شرّعها الدين الإسلامي من قبيل الرِّفق والإيثار والعفو والإحسان والمداراة والقول الحسن والأُلفة والأمانة، وحثّ المؤمنين به إلى الالتزام بها وجعلها سِمة شخصيّتهم الخاصة والعامة. كلّها تقتضي الالتزام بمضمون مبدأ التسامح. بمعنى أنّ تجسيد المنظومة الأخلاقية على المستويين الفردي والاجتماعي، يفضي لا محالة إلى شيوع حالة التسامح في المحيط الاجتماعي. فالمداراة تقتضي القبول بالآخر، واليسر والتيسير يتطلّبان التعايش مع الآخرين، وحتّى لو اختلفت معهم في القناعات والتوجّهات. والرِّفق يتطلّب توطين النفس على التعامل الحضاري مع الآخرين، حتّى ولو توفرت أسباب



الاختلاف والتمايز معهم. ولذلك نجد أنّ الذِّكر الحكيم، يرشدنا إلى حقيقة أساسية وهي:

إنّ حُسْن الخُلُق والتعامل الأخلاقي والحضاري مع الآخرين، قد يحوّلهم من موقع العداوة والخصومة إلى موقع الولاء والانسجام. إذ يقول تبارك وتعالى: **﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾** [فصلت:٣٤].

وجاء في تفسير قوله تعالى: **﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً﴾** [البقرة:٨٣] أي للناس كلّهم مؤمنهم ومخالفهم، أمّا المؤمنون فيبسط لهم وجهه، وأمّا المخالفون فيكلّمهم بالمداراة لاجتذابهم إلى الإيمان، فإنّه بأيسر من ذلك يكفّ شرورهم عن نفسه، وعن إخوانه المؤمنين.

ويمتدح الباري عزّ وجلّ أولئك النفر الذين يتجاوزون مصالحهم الخاصة من أجل المصلحة العامة، ويؤثرون الآخرين على أنفسهم. إذ قال تعالى: **﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾** [الحشر:٩]، ويأمر الله تعالى عباده بالعدل والإحسان في كلّ أحوالهم وأطوار حياتهم. إذ يقول عزّ من قائل: **﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾** [النحل:٩٠]. ومن خلال هذه المنظومة القِيَميّة والأخلاقية، نرى أنّ المطلوب من الإنسان المسلم دائماً وأبداً وفي كلّ أحواله وأوضاعه، أن يلتزم بمقتضيات التسامح ومتطلّبات العدالة.



## العدالة والتسامح أيّة علاقة؟

والحاضن الأكبر لمجموع الفضائل الأخلاقية والتي تنسجم في مضمونها مع مضمون مقولة التسامح، هو قيمة العدالة فهي روح الإسلام ومنطقه في كلّ المجالات والحقول.. فالدين الإسلامي، هو دين الفطرة، لذلك فإنّ توجيهاته ونُظُمَه وآدابه وأحكامه كلّها تدعو إلى العدل والعدالة. وعلى ضوء هذا نصل إلى حقيقة أساسية مُفادها، أنّ مقولة التسامح في الإطار الإسلامي، ليست مرجعية نهائية، وذلك لأنّها ليست قيمة كافية لإعادة بناء الأخلاقيات الإنسانية المناسبة لتحقيق السلم بين البشر. والمرجعية النهائية التي يثبتها الإطار الإسلامي، هي مرجعية العدل والعدالة. وذلك لأنّ التسامح مع ما يختزن من فضائلَ وعناصرَ إيجابية، إلاّ أنّه يبقى، رغم كلّ شيء قيمة سلبية، أعني: مبنيَّة على عدم رفض الآخر، أو على الحياد تُجاه المختلف، أو إذا شئنا على رفض العدوان. إنّ مثل هذا المشروع يحتاج إلى أخلاقيات إيجابية تعمل على التقريب بين الجماعات والتفاعل فيما بينها. وسوف تزداد الحاجة إلى العدالة أو إلى تحقيق المشاركة في الثروات الإنسانية من قِبَل الجميع، بقدر ما يتقدّم مسار الاندماج والتوحيد العالمي الذي تقوده العولمة الزاحفة وتتفاقم الهُوّة التي تفصل بين الجماعات على المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية، أي بقدر ما تتفاقم الهُوّة الحضارية.

فلا صيانة لمقدّسات الإنسان، ولا محافظة لمكتسباته المادية والمعنوية، بدون عدالة، تصون كلّ المكتسبات والمنجزات، وتحول دون التعدّي والعدوان.

فالعدالة كقيمة ومقتضيات ولوازمَ، هي التي تقود الإنسان إلى تجاوز كلّ الأنانيات، وتخطّي كلّ العصبيات التي تفضي إلى العسف والجور.

والالتزام بمتطلّبات التسامح، هو جسر العبور إلى قيمة العدالة المطلوبة في كلّ الأحوال والظروف.



## التسامح والمسؤولية الاجتماعية

ثمّـة دوافـع ومتطلّبات عديدة، سـاهمت في بلـورة الحاجة إلـى مفاهيمَ وقيم وثقافات، تسـاهم في زيادة وتيرة التفاهم بين الأمم والشـعوب، وتؤسّس لعلاقة سلمية وبعيدة عن خيارات القطيعة والصِّدام والحروب المفتوحة. فكلّما توسّعت المسافة بين الشعوب والأُمم، ازدادت الحاجة إلى أُطر ومبادرات تَحُول دون أن تتحوّل هذه المسـافة إلى سـبب للصراع والصدام.. ولهذا نجد أنّه على مسـتوى التجارب الإنسانية أنّه من رَحِم التعصّب الديني والقومي والعِرقي تبلورت أفكار التسـامح والتعايش، ومـن تداعيات الحروب وأهوالها الكبـرى نضجت مفاهيم المحبّة والحوار وقبول الآخر كَجُزء لا يتجزّأ من الذات والوجود.

ولكنّ التحدّي الحقيقي الذي يواجه الإنسـانية اليوم هو: كيف نجعل من هذه المفاهيم والقيم التي تجسّر العلاقة بين الأُمم والشعوب، وتضبط حالات التنوّع والاختلاف قِيَماً حاكمة وسائدة ليس على مستوى النُّخب والأُطر الضيّقة، وإنّما تشـكّل تياراً مجتمعياً قويّاً، تتجاوز من خلالـه كلّ محاولات التزييف والحصار. ويبـدو من نظـام العلاقات الدولية السـائدة، والجهـود العالميـة المبذولة لعلاج الكثير من المشـكلات العالقـة والمزمنة في الإطار الإنسـاني، أنّ العالَم اليوم لا يتعاطـى مع هذه المفاهيم على أُسـس سـليمة، لذلك تبرز حالـة الكيل بمكيالين والازدواجيّـة فـي المعايير وحـالات التعامل. مـن هنا فإنّنا لا نبالـغ حين القول: إنّـه فـي الكثير من الحالات يتمّ التعامل مع هذه المفاهيم على المسـتوى الدولي وَفْـق أنظمة الاسـتهلاك التي تتّجه إلى توظيفها من أجـل مصالحَ وأهداف خاصّة ومحدّدة.

إنّ هـذه القيـم والمفاهيـم الإنسـانية والأخلاقية، هـي من المسـاحات الهامة المشـتركة بين الإنسانية، بل هي من صلب الاجتماع الإنساني.. بمعنى أنّ غياب



هذه المفاهيم والقيم على مستوى الواقع، يحوّل الوجود البشري إلى غابة مليئة بالوحوش والتجاوزات بكلّ صورها وأشكالها.

ولعلّنا لا نجانب الحقيقة حين القول: إنّ الكثير من المشاكل والأزمات التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية سواء على صعيدها الداخلي أو على صعيد علاقاتها مع المجتمعات الأخرى، هي من جرّاء غياب العدالة وأنظمتها ومتطلّباتها في نظام العلاقة على المستويين الداخلي والخارجي. والفصام النكد بين النظر والعمل، بين القول والفعل فاقم من هذه الأزمات والمشكلات. فلا أحد على المستوى النظري والتجريدي يكره العدل أو يتّخذ من لوازمه موقفاً سلبياً، ولكن على المستوى الواقعي والفعلي تمارس كلّ الأعمال والممارسات المناقضة لهذه القيمة. وبفعل هذا الفصام والازدواجية لم نتمكّن كشعوب عربية وإسلامية من الانعتاق من أَسر التخلُّف والانحطاط، ولم نتمكّن من تجاوز المحن الكبرى التي تواجهنا. وذلك لأنّ التقدّم والقدرة على تجاوز المحن، بحاجةٍ إلى طاقة تدمج بين النظر والعمل وتجعل الإيمان معطى عملياً، مفعماً بالحيوية والفعالية.. وعلى هذا فإنّ المجتمع بكلّ شرائحه وفئاته، يتحمّل مسؤولية كبرى تُجاه توطيد حقائق التسامح في المحيط الاجتماعي، وذلك لأنّ سيادة القيم المناقضة للتسامح، تهدّد استقرار المجتمع ووحدته وكلّ مكاسبه التاريخيّة والراهنة.. لذلك فإنّ توطيد حقائق التسامح في المحيط الاجتماعي، هو في حقيقته دفاع عن راهن المجتمع ومستقبله. من هنا فإنّ هذه المسؤولية، مسؤولية عامة وتستوعب جميع الشرائح والفئات. حيث تسعى كلّ شريحة من موقعها وعلاقاتها أن تجذّر مستوى التفاهم والتعارف بين أبناء المجتمع الواحد، وتؤسّس لحقائق التسامح كوسيلة مجتمعية وحضارية في إدارة الفوارق والتمايزات المتوفرة في المجتمع الواحد. فإذا كانت الوحدة مطلباً إسلامياً



وحضارياً، إذ قال تعالى: ﴿أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا﴾ [الشورى:١٣]. فإنّ الاختلاف هو من الأمور الطبيعية في حياة الإنسان عبر التاريخ، وحقيقة إنسانية عميقة لا يمكن نكرانها. وهنا نصل إلى مربط الفرس، حيث إنّ الوحدة لا تعني غياب الاختلافات لأنّها من جِبلَّة البشر. ولعلّنا نرتكب خطيئة تاريخية كبرى، حينما نساوي بين الوحدة والتوحيد القسري بين البشر.

وإنّ المطلوب هو إعادة النظر في مفاهيم الوحدة والاختلاف. حيث إنّ الوصول إلى حقيقية الوحدة في المجتمع، تتطلّب احترام الاختلافات وإدارتها بعقليّة حضارية ومنفتحة، حتى تتراكم عن طريق هذه الإدارة الحضارية حقائقُ الوحدة القائمة على احترام كلّ الخصوصيات الثقافية والاجتماعية.. فالوحدة لا تُبنى على أنقاض الخصوصيات، وإنّما احترام هذه الخصوصيات وإدارتها وَفْق نسق حضاري ـ تعدّدي هو الذي يوصلنا إلى الأُلفة والوحدة.

فالوحدة مهما كان شكلها أو مستواها، لا تُبنى حينما نغرس بذور العداوةَ والكراهيةَ والخصومة. إنّ هذه الوقائع تزيد من التشظّي والانقسام، وتباعِد بين المجتمع وحقائق الوحدة.

وإنّ التحليل العميق لمسار الوحدة في المجتمعات الإنسانية، يوصلنا إلى قناعة أساسية ألَا وهي، أنّ التسامح والقبول القانوني والاجتماعي بتعدّد الآراء والأفكار والتعبيرات، هو الذي يقود إلى تراكم تقاليد الألفة والاتحاد، وتجاوز كلّ الإحن والأحقاد في المجتمعات الإنسانية.. فالتسامح تُجَاه القناعات والأفكار والآراء، لا يقود إلى الفوضى والتشتُّت. وإنّما الذي يقود إلى هذا، هو التعامل مع مطالب الوحدة بعيداً عن حقائق التاريخ والمجتمع.



وعليه، فإنّ السعي إلى الوحدة، يقتضي إرساء معالم التسامح والقبول بالآخر وجوداً ورأياً. وذلك لأنّ هذه المعالم هي التي تزيد من فرص التضامن الداخلي، وهي التي تُعلي من شأن الانسجام والائتلاف، وهي التي ترعى وتحتضن كلّ وقائع الوحدة في الوسط الاجتماعي. فالإكراه لا يقود إلى الإيمان، كما أنّ نفي الخصوصيات لا يقود إلى الوحدة. لذلك نجد الله سبحانه وتعالى، يحذّر من ممارسة الإكراه لحمل الناس على الإيمان. إذ يقول الحق: ﴿**أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس:٩٩]. فإذا كان الحمل على الحقّ بالقوة والإكراه محظوراً في الإسلام، فمن باب أولى أن يكون الحمل على ما كان ظنيّاً، أو كان مورد اجتهاد ونظر منهيّاً عنه باعتباره تسلّطاً وقهراً. لذلك فإنّ تسعير البغضاء وتنمية الأحقاد، يُعدُّ من عوامل الهدم الأساسية لأيّ كيان اجتماعي.

وفي إطار العمل على بلورة المسؤولية الاجتماعية تُجَاه قيم التسامح والتضامن ونبذ الكراهية، نؤكّد على النقاط التالية:

إنّ التسامح كحقيقة اجتماعية، لا يمكن أن تتجسّد بدون تطوير الثقافة المجتمعية التي تحتضن كلّ معالِم وحقائق هذه القيمة. وبالتالي فإنّ المسؤولية الاجتماعية الأولى، هي العمل على تطوير ثقافة الحريّة والتواصل وحقوق الإنسان ونبذ العنف والإقصاء والمفاصلة الشعورية بين أبناء المجتمع الواحد. فلكي يُبنى التسامح الاجتماعي وتسود علاقات المحبّة والألفة وحسن الظنّ صفوف المجتمع، نحن بحاجة أن نُعليَ من شأن الثقافة والمعرفة القادرة على استيعاب الجميع بتنوّعاتهم واختلافاتهم الاجتماعية والفكرية. وهذا بطبيعة الحال، يتطلّب ممارسة قطيعة معرفية واجتماعية مع كلّ ثقافة تشرّع لممارسة العنف والتعصُّب، أو تبرّر لمعتنقها ممارسة النبذ والإقصاء مع الآخرين،



فالتسامح الاجتماعي لا ينمو ويتجذّر إلاّ في بيئة تقبل التعدُّد والاختلاف، وتمارس الانفتاح الفكري والمعرفي، وتطلق سراح الرأي للتعبير والنقد.. فلكي نحقّق التسامح، نحن بحاجةٍ أن ننبذ من واقعنا كلّ أشكال التعصّب وممارسة العنف.. حيث إنّه لا يمكن أن تتجسّد معالِم التسامح في مجتمع تسوده ثقافة تدفع إلى الانغلاق والتعصّب وممارسة العنف تُجَاه المخالفين. إنّ التسامح بحاجة إلى ثقافة مجتمعية جديدة، قوامها القبول بالآخر المختلف والتعامل معه على أُسس حضارية تنسجم وقيم المساواة والعدل.

بناء وتعزيز أُطر ومؤسسات التفاهم بين مختلف شرائح المجتمع، وذلك لأنّ الكثير من أنماط العداء والخصومة، ليست وليدة الاختلاف المحض، وإنّما هي من جرّاء غياب أُطر ومؤسسات للتفاهم والحوار المباشر. فالجفاء والتباعد المتبادل، يساهم في توسيع شقّة الخلاف وتباين وجهات النظر. لذلك من الأهمية بمكان ومن أجل إرساء معالِم التسامح في الوسط الاجتماعي، العمل على تطوير خيار التفاهم والحوار المباشر بين مختلف الفرقاء. صحيح أنّ التفاهم لا يُنهي الاختلافات الإنسانية، ولكنّه بالتأكيد يمنع تأجّجها وتحوّلها إلى مصدر لممارسة العنف والتطرّف، وفي ذات الوقت يبقيها في حدودها الطبيعية.

فالتفاهم بين مختلف الآراء والتعبيرات، هو الذي يعمّق من خيار التسامح في المجتمع. والتفاهم الذي نقصده هنا لا يعني تطابق وجهات نظر الجميع حول مختلف القضايا والأمور، لأنّ ذلك مستحيل من الناحية الطبيعية والواقعية. وإنّما يعني وجود الاختلافات التي يمكن إدارتها وحلّها بوسائل لا نمطيّة، وبعيدة عن ممارسة العنف والعسف. ونحن هنا لا نلغي جدليّة الصراع الاجتماعي، وإنّما نلغي فقط أداة خطيرة من أدواته. ومن ثمّ يمكننا القول: إنّ إشاعة أجواء السِّلم والتسامح والقبول بالآخر وجوداً ورأياً، هو السلاح الفعّال للقضاء على



ظاهرة العنف البشـري. فتوطيد أُسـس التفاهم في المحيط الاجتماعي، هو الذي يبلـور آداب وأخلاقيـات وضوابط الاختـلاف، كما أنّه يوفّر لنا جميعاً الأسـباب الموضوعيـة للدنو والقرب مـن الحقيقة، ويجعلنا نتعلّم مـن بعضنا البعض على مختلف المستويات.

وفـي هـذا الإطار لا بدّ مـن الإدراك، أنّ من المهم أن نلتـزم بقاعدة الفهم قبل التفاهـم.. بمعنى أن يسـعى كل طرف إلى أن يفهم وجهـة النظر الأخرى كما هي وبـدون زيادة أو نقيصة. وبدون الدخول في متاهات التشـويه وحرب الشـائعات والأوراق الصفراء.

إنّ الالتـزام بهذه القاعدة الذهبية، هو الذي يجعل المجتمع يبدع أُسسـاً وأُطراً للتفاهم بشكل مستديم. وبذلك تتراكم الخبرة الحضارية للمجتمع، وتزداد أُسس وقواعد التسامح في المحيط الاجتماعي.

فالمسـؤولية الاجتماعيـة تتجسّـد فـي توطيـد أركان ثقافة الحـوار والتواصل والتسـامح والسـلم، والقيام ببناء الأُطر والمؤسسـات التي تُعنى بشؤون التفاهم بين مختلف الفئات والشرائح في المجتمع.

وخلاصـة الأمر: إنّنا بحاجـة إلى مجتمع جديد، يتجاوز فـي علاقاته وأنظمته الداخلية، تلك القواعد التي سـاهمت بشكل أو بآخرَ في تفاقم الأزمات، وازدياد المـآزق، ووصولنـا جميعاً إلى طريق مسـدود.. وَحْـدَه المجتمـع الجديد الذي يتمكّن من تجاوز محن الراهن وبناء المستقبل على أُسس حضارية وإنسانيّة.

## نحو عقد اجتماعي جديد

في ظلّ الخلافات والنزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تنتاب العديد من مناطق العالَم الإنساني.



مـن الضـروري أن نتسـاءل: كيف لنـا في هذا الجـوّ المحموم، أن نبـدع ثقافة حوارية، تسـاهم في تطوّرنا الروحي والإنسـاني والحضـاري.. كيف لنا أن نطوّر ثقافة البناء والإصلاح في عالَم يمور بالخلافات والنزعات والحروب.

ونحن حينما نتساءل هذه الأسئلة المحورية، لا نجنح إلى الخيال والتمنّي، ولا نتجـاوز المعطيات الواقعية، وإنّمـا نرى أنّ الخروج من نفق الحروب والنزاعات ومتوالياتهمـا النفسـية والاجتماعيـة والسياسـية، لا يتـمّ إلاّ بتوطيـد أركان ثقافة الإصلاح والحوار والتوازن.

ولا بدّ من إدراك أنّ هذه الثقافة، ليسـت حلاًّ سـحرياً للمشـكلات والأزمات، وإنّما هي الخطوة الأولى لعلاج المشكلات بشكل صحيح وسليم.

فالعنف المستشري في حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية، لا يمكن مقابلته بالعنف، لأنّ هذا يُدخِل الجميع في أتون العنف ومتوالياته الخطيرة، ولكن نقابله بالمزيد من الحوار والإصلاح في أوضاعنا السياسـية والاجتماعية والاقتصادية. بمعنـى العمل على تطوير وتحسـين الحالة السياسـية والاجتماعية والاقتصادية، التي تسـاهم بشـكل أو بآخرَ في تغذية قوافل العنف والقتل والتطرّف بالمزيد من الأفكار والتبريرات والمسوّغات.

وإنّ طبيعة التطورات الاستراتيجيّة والأحداث السياسية التي تمرّ بها المنطقة، تتّجه إلى تأكيد حقيقة أساسـية في المشهد السياسـي للمنطقة وهي: أنّ النخبة أو الفئة ـ سواء كانت حاكمة أو محكومة ـ التي تربط مصيرها بخارج حدود الوطن، فإنّ هذا لا يفضي إلاّ إلى المزيد من الإرباك والتدهور، حيث إنّ الارتباط الهيكلي بخـارج الحدود، سـيزيد من فرص اسـتخدام القهـر والقوّة لفرض الخيـارات وجبر النقص في العلاقات الداخلية من جرّاء الارتهان للأجنبي.



وهذا يقود إلى تنامي مشاعر العداء والخيبة لكلّ ما يجري في الساحة العربية، وستشـهد المنطقة من جرّاء ذلك حالةً من عدم الاسـتقرار والقلق والخوف، كما سيتفاقم العنف الرمزي والمادي، لأنّ القهر والظلم والإذلال ينبوع دائم للإرهاب والعنف وعدم الاستقرار.

وهـذا يدفعنا إلـى الاعتقاد الجازم، أنّ الاسـتقرار السياسـي الحقيقي والدائم في فضائنا العربي والإسـلامي لا يتأتّى من حالة الارتهان للأجنبي أو الانسـجام المطلق مع استراتيجيّاته وخياراته الإقليمية والدولية. بل إنّ هذه الحالة، تزيد من فرص انهيار الاستقرار وتفاقم من حالات اختراق الأمن الوطني والقومي.

لذلـك فإنّـه يخطـئ مـن يتصـوّر أنّ بوابـة الاسـتقرار السياسـي والاقتصادي والاجتماعـي فـي مجتمعاتنـا، هـي الخضـوع لرهانـات الأجنبـي وخياراتـه في الغطرسة والهيمنة.

فالتجـارب السياسـية تثبـت أنّ الارتهـان للأجنبـي، لا يجلـب إلاّ المزيد من الصعوبـات وسـخط المجتمعـات وفقـدان ثقتهـا وإيمانهـا بنخبتهـا السياسـية والاقتصادية.

## أولويّة المصالحة الداخلية

وفـي ظلّ الأوضـاع الراهنـة تزداد مخاطـر الارتهـان للأجنبي علـى مختلف المستويات. ويبقى في تقديرنا خيار تنمية مشروع المصالحة الداخلية في الفضاء السياسـي والاجتماعـي العربي. إذ إنّنـا لا يمكن أن نحقّق الأمن والاسـتقرار إلاّ على قاعـدة المصالحة الداخلية في المجتمعات العربيـة بين مختلف المكونات والتعبيرات.

مصالحة بين السـلطة والمجتمع، بين النُّخب السياسية والثقافية والاقتصادية،



بيـن المكوّنـات والتوجّهـات الدينيـة والقوميـة، بحيث يتوفّـر مُنـاخ جديد يزيد مـن فرص الوفـاق والتوافـق، ويقلّل من إمكانيـة الصدام والصـراع المفتوح بين الخيارات المتوفرة في الساحة.

إنّنا جميعاً نُخَبـاً ومجتمعات، لا نمتلك القدرة الحقيقية لإنجاز حلول جذرية لأزماتنـا ومشـكلاتنا، واسـتمرار أوضاعنـا وأحوالنـا علـى حالهـا، سـيفاقم من الأزمات وسيوصلنا جميعاً إلى شفير الهاوية.

لذلك وفي ظلّ أحوالنا المتردّيـة والتحدّيات والمخاطر الكبرى التي تواجهنا مـن مختلف المواقع، وغياب القدرة الحقيقية لدينا جميعاً للانعتاق الجذري من هـذه الاختناقـات، لذلـك كلّه لا يبقى أمامنـا كحكومات وشـعوب إلاّ أن نلتفت لبعضنـا البعـض، ونعمـل بوعي وإحسـاس عميق بالمسـؤولية لإطلاق مشـروع مصالحـة سياسـية واجتماعية بين مختلـف مكوّنات المجتمع، حتـى نتمكّن من الخـروج من هـذه الدائرة الجهنميّة التـي تراكم المخاطر وتكثّـف من التحدّيات وتزيدنا ضعفاً وتراجعاً وانتكاسـاً. فالتطورات السياسـية تؤكّد أنّ المجال العربي بأسـره عاجزٌ عـن حماية ذاته والدفاع عـن أمنه الوطني والقومي، وأنّ المشـروع الصهيوني يتغوّل ويتضخّم ويصل إلى أهدافه الخطيرة من جرّاء عجزنا وضعفنا. ولن تستطيع الخُطب الرنّانة أو الشعارات الصارخة أن تغيّر من أحوالنا وأوضاعنا وتُزيـل عن كاهلنا حالة العجـز المطبق التي كلّفتنا ولا زالت الكثير من الخسـائر والانكسارات. كما أنّ استمرار الأوضاع الداخلية في البلدان العربية على حالها، يعني استمرار الأخطار والخسائر.

وهـذا ينـذر بحدوث كـوارثَ سياسـيةٍ واقتصاديـة واجتماعية فـي العديد من المناطق والبلدان.

لذلـك لا خيـار حقيقـي أمامنـا إلاّ مصالحة أنفسـنا وإعـادة بناء عقد سياسـي



واجتماعي جديد على المستويَين الوطني والقومي، حتى نتمكّن من توفير شروط الخروج والانعتاق من هذه الأزمات الخانقة والتي تهدّد وجودنا ومستقبلنا كلّه. فلا أحد في العالَم العربي كلّه يتحمّل اليوم الانتقال من خسارة إلى أخرى، ومن نكسة إلى نكسة أخرى أشدّ منها وطأة وخطراً وتأثيراً على الحاضر والمستقبل. ففي ظلّ الأوضاع الحالية ازدادت الأمة معاناة وتراجعاً، وفي ظلّ النظام العربي الرسمي القائم توسّع المشروع الصهيوني وأصبح يهدّد الجميع أمنياً وسياسياً واقتصادياً، وازددنا تفكّكاً وتفتُّتاً على ضوء الموقف من مشروع السلام والتطبيع.

وفي ظلّ هذه الظروف والأوضاع حدثت حروب ومصادمات عربية ـ عربية أرهقت الجميع وأدّت إلى أضرار فادحة في جسم الأُمة.

وخلاصة الأمر، أنّ جميع الوقائع والتطورات الداخلية والخارجية، تثبت بشكل لا لبس فيه حاجتنا جميعاً إلى نظام وعقد سياسي جديد يضع الأمة من جديد في الطريق الصحيح من أجل تحقيق أهدافها وتطلّعاتها التاريخية. إنّنا أحوج ما نكون اليوم إلى رؤيةٍ وعقد جديد ينظّم العلاقات الداخلية بين قوى الوطن المتعدّدة وبين الدول العربية مع بعضها البعض. وينمّي طاقاتنا ويصقل مواهبنا ويعزّز قدراتنا الذاتية والموضوعية ويحرّر إرادتنا من العجز أو الارتهان والتبعيّة، ويشحذ كلّ طاقات وقدرات الأمة من أجل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة والتاريخية، ودحر المشروع الصهيوني من فضائنا ومجالنا السياسي والحضاري. فثغرات واقعنا العربي عديدة وعظيمة، والتحدّيات والمخاطر التي تهدّدنا متواصلة، ولا خيار أمامنا إلاّ إعادة ترتيب أوضاعنا وأحوالنا على أُسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار كلّ التطورات والتطلّعات الداخلية، دون أن تُغفِل حاجتنا جميعاً إلى الائتلاف والوحدة.

وهذا يتطلّب من النُّخب السياسية في المجال العربي، اتّخاذ إجراءات



وخطوات عملية ملموسة لوقف الانهيار والانطلاق في بناء حياة سياسية جديدة، تؤسّس لمشروع عربي جديد، يحقّق نهضتنا ويوفّر لنا القدرة النوعية لمجابهة التحدّيات الكبرى التي تفرضها قوى الهيمنة والغطرسة في المجال العربي.

وإنّ الخطوة الأولى في مشروع وقف الانهيار وإعادة التوازن إلى المجال العربي هي إصلاح وتطوير العلاقة بين السلطة والمجتمع في الإطار الوطني والعربي. فهي مدخل وقف التراجع والتقهقر، وهي التي تمكّننا من التغلّب على المصاعب الاقتصادية والسياسية التي تواجه دول العالَم العربي لأسباب وعوامل مختلفة.

وإنّ هذه المصالحة بما تتضمّن من رؤية ونمط جديد للعلاقة والتعامل، هي اليوم أكثر من ضرورة.. إنّها خيارنا المتاح للدخول في حركة التاريخ من جديد وتجاوز كلّ المعضلات والعقبات التي تَحُول دون تقدّمنا وانطلاقتنا من جديد.

وما لم تقم دول العالَم العربي بمشروع المصالحة مع شعوبها ومجتمعاتها، فسيكون مستقبل المجال العربي بأسره قاتماً وخطيراً على مختلف المستويات.

فلا تقدّم بدون إصلاح، ومن ينشد التطوّر أو التقدّم دون القيام بخطوات إصلاحية حقيقية، فإنّ أغلب الخطوات التي يقوم بها ستُراكِم من الأزمات، وستكثّف من حالات الإحباط والفشل. فالارتباط بين الإصلاح والتقدّم هو ارتباط النتيجة بالسبب.

وهذا العقد الاجتماعي ـ السياسي هو الذي يرعى مصالح الجميع، وهو المرجعية العُليا لكِلا الطرفين. فمفتاح الخلاص للعديد من التوتّرات والأزمات، يكمن في وجود عَقْدٍ ينظّم طبيعة العلاقة بين قوى الأمة ومؤسّساتها المتعدّدة. ويحدّد الأهداف المرحلية والاستراتيجية التي تسعى إليها قوى الأمة، وتبلور حقوق وواجبات كلّ طرف.



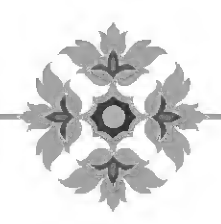
ومن المؤكّد أنّ تنظيم العلاقة بين مختلف مكوّنات الأمة، بحاجة إلى العديد من الجهود والإمكانات، وإلى ثقافة سياسية جديدة، تأخذ على عاتقها تعبئة المجال العربي وَفْق أهداف واضحة وأساليبَ ممكنة وحضارية، وإلى إعادة تشكيل الخارطة السياسية والثقافية، بحيث نصل إلى مستوى حضاري يحكم علاقة السياسي بالثقافي والعكس.

وجماع القول: إنّ بوابة خلق الإجماع الوطني والقومي الجديد، هي تجديد الحياة السياسية، وتوسيع مستوى المشاركة فيها، وتنظيم قواعد التنافس والصراع فيها أيضاً.

والعَقْدُ السياسي ـ الاجتماعي الجديد، هو الذي يوفّر الأرضية المناسبة لتطوير مؤسسة الدولة وتحديث هياكلها الدستورية، وبناء الاقتصاد الوطني ووضع برامج النهوض في مختلف الميادين والمجالات.







# مفهوم التسامح
# وقضايا العيش المشترك

في زمن الصراعات المذهبية والدينية والقومية، تتأكّد الحاجة إلى ثقافة التسامح والحوار، لأنّه لا يمكن الوقوف ضدّ نزعات القتل والإلغاء لدواعٍ دينية أو مذهبية أو قومية، إلاّ بتعميق خيار التسامح والحوار في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

لأنّ هذا الخيار هو الذي يساهم في إعادة صياغة علاقة الإنسان بأفكاره وعقائده. فالتعصّب الأعمى للذات وأفكارها وعقائدها، هو الذي يدفع الإنسان للتجاوز على حقوق وكرامات الآخرين، وثقافة التسامح هي التي تضبط علاقة الإنسان بعقائده وأفكاره، بحيث لا تصل إلى مستوى التعصّب الأعمى الذي يقود صاحبه إلى القتل وممارسة التدمير باسم القيم والعقيدة.

لهذا فإنّ ساحتنا العربية والإسلامية اليوم، أحوج ما تكون إلى هذه الثقافة، التي تطرد من فضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي، كلّ مظاهر العنف وأشكال الإلغاء والنفي، وتؤسّس لقيم الحوار والتواصل والاحترام، وتقودنا جميعاً صوب صياغة علاقتنا مع بعضنا البعض مع تعدّديتنا الدينية أو المذهبية أو القومية أو العرقية، على أُسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص واحترام وصيانة حقوق الإنسان.



وفـي سـياق العمل على تعميـق خيار وثقافة التسـامح والعدالة فـي الاجتماع الإسلامي المعاصر، نتطرّق إلى المحاور التالية:

## أولاً: التسامح في الإسلام

ثمّة مداخل منهجيّة عديدة لتوضيح مفهوم التسامح في المنظور الإسلامي، إلاّ أنّ من أهمّ هذه المداخل هي تلك المرتبطة بطبيعة الإسلام وتشريعاته ونُظُمِه.. إذ لا يمكننا منهجياً أن نتصوّر تشـريعات الإسـلام وأحكامه ونظمه بكلّ مستوياتها، بعيداً عن حقيقة التسـامح التي تحتضنها كلّ قيم وتشـريعات الإسـلام.. ووجود مفارقة صارخة على هذا الصعيد بين قيم الإسلام ومُثُله وواقع المسلمين المليء بالكثيـر من المظاهر والحقائـق المضادة لمفهوم التسـامح.. يدفعنا إلى الإصرار على أهمية اكتشـاف رؤية الإسلام لمفهوم التسامح، من داخل قيمه ومن الطبيعة التشريعية والقانونية التي تمثّلها قِيَم الإسلام ونظمه الأساسية.

ففي الإسـلام «تعتبر الكلمة أول شـيء وآخر شـيء في الدعوة، ذلك لأنَّه لمّا كان الهـدف مـن الدعـوة إلى اللـه تعالى إيصالَ الحـقّ إلى القلوب، ليسـتقرَّ فيها ويحـرّك الإنسـان باتّجـاه الفضيلة، فإنّ من الضـروري أن تكون الكلمة الوسـيلة الأساس في تحقيق هذا الهدف، بسبب ما فيها من رؤية ولين وقدرة على الإقناع، وبسـبب ما تحقّقه مـن ضمانة الثبات والتمكُّن لأفكارها في القلوب والسـلوك.. وهذا السـياق هو الـذي تؤكّده الآيات الكريمـة بوصفه الميزة التـي اختصّت بها الدعوة الإسـلامية، التي أرادت السموّ بالإنسـان إلى ملكوت الله تعالى والأُنس بجواره»[1].

---

(١) محسن عطوي، زاد المبلغين، موسوعة إسلامية فكرية تعين الخطباء والموجّهين، ص ٢١، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٩ هـ.



فيقـول تبـارك وتعالـى: ﴿ادْعُ إِلِى سَـبِيلِ رَبِّـكَ بِالْحِكْمَـةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَـنَةِ وَجَادِلْهُـم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَـنُ﴾ [النحل:١٢٥]. والموعظة الحسـنة على حدّ تعبير بعض المفسّرين هي: التي تدخل القلب برفق، وتعمّق المشاعر بلطف، لا بالزَّجر والتأنيـب فـي غيـر موجب، ولا بفضح الأخطـاء التي قد تقع عن جهل أو حسـن نيّـة.. فـإنّ الرّفق فـي الموعظة كثيـراً ما يهدي القلـوب الشـاردة ويؤلّف القلوب النافرة ويأتي بخير من الزّجر والتأنيب.. والدعوة إلى سلوك الطريق الأحسن في مقـام الجدل والصـراع الفكري، هي دعوة قرآنية تخاطب كلّ مجال من مجالات الصـراع فـي الحياة وتتّصـل بكلّ علاقة من علاقات الإنسـان بأخيه الإنسـان في مجـالات الصـراع.. إنّها دعوة الله إلى الإنسـان فـي قوله تعالى: ﴿ادْفَـعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَـنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَـدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ [فصلت:٣٤]، وقوله: ﴿وَقُـل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ الَّتِي هِيَ أَحْسَـنُ إِنَّ الشَّـيْطَانَ يَنـزَغُ بَيْنَهُمْ إِنَّ الشَّـيْطَانَ كَانَ لِلإِنْسَانِ عَدُوّاً مُّبِيناً﴾ [الإسراء:٥٣].

هـذه الدعـوة الصافيـة التي توحي للإنسـان فـي كلّ زمـان ومـكان، أنّ مَهمّته فـي الحيـاة هي أن يُثير في الإنسـانية عوامـل الخير ويلتقي بها في عملية اسـتثارة واسـتثمار، بدلاً من عوامل الشرّ التي تهدم ولا تبني، وتضرّ ولا تنفع، وتدفعه في الوقت نفسه إلى أن يجعل اختيار الأحسن في كلّ شيء وفي كلّ جانب من حياته شعاره الذي يرفعه في كلّ مكان وزمان.

وإنّ القوّة مهما كانت درجتها لن تنسجم مع طبيعة الرسالة الإسلامية، ما دامت القوّة تعني محاصرة العقل وفرض الفكرة عليه تحت تأثير الألم أو الخوف. لذلك فإنّ الباري عزّ وجلّ يحذّر رسـوله أن يمارس التبليغ بروح السيطرة والاستعلاء، ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ*لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية:٢١-٢٢].

ولمـا كانت الأخلاق تتجلّى رقّة وحناناً واسـتيعاباً للآخريـن، فإنّنا نلاحظ أنّ



اللـه تعالى يذكّر نبيّه بالقاعدة الذهبية التي جعلته داعية ناجحاً ومقبولاً، ويؤكّد له أنّ حيازتـه على هذه السـجيّة، إنّما هي بفضل الله وتوفيقـه: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ لِنـتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظّـاً غَلِيظَ الْقَلْبِ لاَنفَضُّواْ مِـنْ حَوْلِكَ**﴾ [آل عمران:١٥٩]. وفـي هذا الجوّ المفعم بالأخـلاق وطيب القلب والعفو، نحدّد علاقتنا بالأشـياء والأشـخاص، لتكـون بأجمعهـا مشـدودة إلـى هـذه القيـم النبيلـة، وسـائدة في هـذا الاتّجـاه. فالأصل فـي العلاقة بين بني الإنسـان بصـرف النظر عـن منابتهم الأيديولوجيّة والفكرية، هو الرحمة والإحسان والبِرّ والقسط وتجنّب الإيذاء.

فالتسـامح وَفْـق المنظور الإسـلامي، فضيلـة أخلاقيـة، وضـرورة مجتمعيّة، وسبيل لضبط الاختلافات وإدارتها.

والسـؤال الذي يُطرح في هذا السـياق هو: ما هي الجـذور المعرفية والفكرية لمفهوم التسامح في الرؤية الإسلامية.

وبإمكاننا أن نجيب على هذا السؤال، من خلال النقاط التالية:

يعتـرف الإسـلام فـي كلّ أنظمته وتشـريعاته، بالحقوق الشـخصية لـكلّ فرد مـن أفـراد المجتمـع، ولا يجيـز أيّ ممارسـة تفضـي إلـى انتهـاك هـذه الحقوق والخصوصيـات. ولا ريـب أنّـه يترتّب على ذلـك على الصعيد الواقعـي، الكثير من نقاط الاختلاف بين البشـر، ولكن هذا الاختلاف لا يؤسّس للقطيعة والجفاء والتباعد، وإنّما يؤسّس للمداراة والتسامح مع المختلف. فالاختلاف بكلّ صوره وأشـكاله، ليس مدعاة أو سـبباً لسـلب الحقـوق أو نقصانها، وإنّمـا تبقى حقوق الإنسان مصانة وَفْق مقتضيات التسامح والعدالة.

إنّ الحقيقـة الكاملـة والنّاجزة، لا يمكن الوصول إليها دفعة واحدة، وإنّما هي بحاجـة إلى فعلٍ تراكميٍّ يسـتفيد مـن كلّ العقول والجهود والطاقات الإنسـانية.



لذلـك من الأخطـاء الفادحـة والقاتلـة التعامل مـع القناعات الإنسـانية بوصفها حقائق جزميّة ومطلقة. وذلك لأنّ هذا التعامل، هو الذي يؤسّس للدوغمائية التي ترى في قناعتها الحقيقة المطلقة، فتمارس على ضوء ذلك التطرّف والتشدُّد على قاعـدة امتلاك الحقيقـة المطلقة. وعلى اعتبار أنّنا كبشـر لا نمتلـك هذه الحقيقة المطلقة، وإنّما هي موزّعة بين البشر، وتحتاج إلى إنصات وتواصل مستمر بينهم. لذلك فإنّ التسامح هو الخيار السليم الذي ينبغي أن يتمّ التعامل به.

إنّ المنظومة الأخلاقية والسـلوكية التي شـرّعها الدين الإسـلامي من قبيل الرفق والإيثار والعفو والإحسان والمداراة والقول الحسن والألفة والأمانة، وحثّ المؤمنين علـى الالتزام بها وجعلها سِـمَة شـخصيّتهم الخاصـة والعامة، كلّهـا تقتضي الالتزام بمضمون مبدأ التسامح، بمعنى أنّ تجسيد المنظومة الأخلاقية على المستويين الفردي والاجتماعـي، يفضـي لا محالة إلى شـيوع حالة التسـامح في المحيـط الاجتماعي. فالرِّفـق يتطلّب توطين النفس على التعامل الحضاري مع الآخرين، حتّى ولو توفّرت أسـباب الاختلاف والتمايز معهم. والمداراة تقتضي القبول بالآخر، واليسر والتيسير يتطلّبـان التعايش مع الآخرين، وحتى ولو اختلفـت معهم في القناعات والتوجّهات. إذ يقـول عزّ من قائـل: ﴿**إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَـانِ وَإِيتَـاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ**﴾ [النحل: ٩٠].

ومن خلال هذه المنظومة القيميّة والأخلاقية، نرى أنّ المطلوب من الإنسـان المسـلم دائمـاً وأبـداً وفـي كلّ أحواله وأوضاعـه، أن يلتزم بمقتضيات التسـامح ومتطلّبات العدالة.

فالتسامح كسلوك وموقف ليس مِنّة أو دليلَ ضعف وميوعة في الالتزام بالقيم، بل هي من مقتضيات القيم ومتطلّبات الالتزام بالمبادئ. فالغلظة والشدّة والعنف في العلاقات الاجتماعية والإنسـانية، هي المناقضة للقيم، وهي المضادّة لطبيعة



متطلّبات الالتزام وهي دليل ضعف وخواء.

وعليه فإنّ التسامح الذي يقود التعايش والاستقرار الاجتماعي وتطوير أواصر وأسباب التعاون بين مختلف أبناء وشرائح المجتمع، هو من صميم القيم الإسلامية النبيلة، وكلّ إنسان خالف ذلك، ومارس الغلظة والشدّة في علاقاته الإنسانية والاجتماعية لدواعٍ مختلفة، هو الذي يحتاج إلى مبرّرات أيديولوجيّة واجتماعية.. فالأصل في العلاقات الاجتماعية والإنسانية، أن تكون علاقات قائمة على المحبّة والمودّة والتآلف، حتّى ولو تباينت الأفكار والمواقف، بل إنّ هذا التباين هو الذي يؤكّد ضرورة الالتزام بهذه القيم والمبادئ.

و«في القراءة المتأنّية للقرآن الكريم نلتقي بعنوان «العفو» ﴿**وَأَن تَعْفُواْ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [البقرة:٢٣٧]، و«المغفرة» ﴿**قُل لِّلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُون أَيَّامَ اللَّهِ**﴾ [الجاثية:١٤]، ﴿**قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ**﴾ [الزمر:٥٣]، وهاتان الكلمتان تدلّان على التساهل في مسألة الحقّ بإسقاطه، وفي الذنب والخطأ بمحوه، كما ورد في الحديث: «**التائب من الذنب كمَنْ لا ذنبَ له**». والصبر على ضغط الانفعالات النفسية في مؤثّراتها السلبية بمنعها عن الانفجار وردّ الفعل، وليس فيها أيّة إيحاءات للمعنى الإنساني السلبي بالنسبة إلى المعفوّ عنه بما يعبّر عن الإسقاط والإذلال، بل هو تعبير عن المبادرة إلى إعطاء الفرصة للآخر بالتخفّف من ضغط الذنب والخطأ وإنكار الحقّ، ما يساهم في إسقاط الحواجز الداخلية والخارجية بين العافي والمعفو عنه»[1].

فالإسلام بقيَمه ومبادئه، وتجربته التاريخية المجيدة، لم يشرّع لممارسة العنف ضدّ التخلّف، ولم يؤسّس للمفاصلة الشعورية والعملية ضدّ المُغاير الذي لم

(١) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، العدد ٢٧، ص٢٣، ربيع ٢٠٠٤م ـ ١٤٢٥هـ.



يمارس عملاً عدوانياً ضدّ المسلمين. لذلك يقول تبارك وتعالى: ﴿**لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ [الممتحنة:٨].

والمنهج النبوي مليء بالقصص والنماذج التي تدلُّ على سماحة الإسلام، وسعي الرسول (ص) وأئمة أهل البيت (ع) وصحبهم الكرام على استيعاب مخالفيهم والإحسان إليهم، والعفو عن المسيء وحسن الظنّ بالناس.

فالمجتمع المتعدّد الذي بناه رسول الله (ص)، لم يبنه على القهر والقسر وفرض اللون الواحد، بل على التسامح وحسن الظنّ والحوار والاحترام المتبادل. وجاء في عهد الإمام علي بن أبي طالب (ع) لمالك الأشتر حين ولّاه على مصر «**وأَشْعِر قلبَكَ الرحمةَ للرعيّةِ، والمحبّةَ لهم واللطفَ بهم، ولا تكُونَنَّ عليهم سَبُعاً ضَارياً، تغتنمُ أكلَهم، فإنّهم صنفانِ إمّا أخٌ لكَ في الدينِ، وإمّا نظيرٌ لك في الخَلْق، يَفْرُطُ منهم الزَّلَلُ، وتَعْرِضُ لهم العِلَلُ، ويُؤتى على أيديهم في العَمْدِ والخَطأ. فأعطِهِمْ من عفوكَ وصفْحِكَ مثلَ الذي تحبُّ أن يعطيَكَ اللهُ من عفوِهِ وصفْحِهِ، فإنّك فوقَهم ووالي الأمرِ عليكَ فوقَكَ، واللهُ فوقَ مَنْ وَلاَّكَ، وقد استكفَاكَ أمرَهم وابتلاكَ بهم، ولا تَنْصِبَنَّ نفسَكَ لحربِ اللهِ، فإنّه لا يدَ لك بنِقْمَتِهِ، ولا غنى بكَ عن عفوِهِ ورحمتِهِ، ولا تَنْدَمَنَّ على عفوٍ، ولا تَبْجَحَنَّ بعقوبة...**»[1].

«ولم يسجّل التاريخ حوادثَ طائفية، أو سجالاً عقائدياً، أو تناحراً، أو احتراباً على أساس ديني، رغم تواصل الحوار بين الأطراف المعنية، كما لم يُصدِر النبيّ (ص) أو الصحابة خطاباً تحريضياً يقوم على الإقصاء أو الرفض للآخر المختلف دينياً، بل كان السائد هو لغة الحوار والتفاهم بين الأديان السماوية الثلاثة ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْاْ إِلَى كَلَمَةٍ سَوَاء بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ**﴾ [آل عمران:٦٤]، بل قنّن

(١) نهج البلاغة، الكتاب ٥٢.



القرآن أسلوب الحوار مع أهل الكتاب على أساس ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]، وإنّما دخل النبي (ص) الحرب مع أهل الكتاب بعد أن نقضوا بنود الميثاق (صحيفة المدينة) وتواطؤوا مع العدوّ لإجهاض الدولة الفتيّة، إذ كان ذلك مبرّراً لدخوله معهم في عدّة حروب وفي أكثر من موقع، وأصبح الدفاع عن النفس والمجتمع آنئذٍ أمراً مشروعاً لحماية النفس والمجتمع من مداهمات الأعداء»[1].

ووجود حالات من انتهاك حقوق الإنسان، أو الضيق بالرأي المختلف في تجربة المسلمين، ينبغي أن تُقرأ هذه الحالات في سياقها السياسي والاجتماعي والثقافي القائم. فهذه الممارسات هي وليدة ظروفها، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن نحسبها على الإسلام. فالقيم الإسلامية جاءت من أجل صون الحرّية والحقوق، وأيّ تجاوز عليهما مُدان ومُستنكر وَفْق المقتضيات والضوابط الإسلامية.

لذلك من الأهمية بمكان قراءة التاريخ والتجارب المختلفة للمسلمين، بعيداً عن عقلية التقديس والنزعات النرجسية، التي لا ترى في التجربة التاريخية للمسلمين أيّ خطأ أو تجاوز لِقِيَم الإسلام.

ووحدتنا الاجتماعية والوطنية اليوم، بحاجة إلى غرس قِيَم ومتطلّبات التسامح في فضائنا الاجتماعي والثقافي والسياسي.. كما أنّ من مقتضيات مواجهة التحدّيات الكبرى التي تواجهنا إشاعة قِيَم الحوار والتسامح والمحبة والألفة بين أبناء المجتمع والوطن الواحد.

فالتسامح بما يعني من قِيَم وسلوك ومواقف هو جسرنا لإعادة تنظيم علاقتنا الداخلية، بما يوفّر لنا إمكانية حقيقية وصلبة لمواجهة كلّ التحدّيات والصعوبات.

---

(١) مجلة قضايا إسلامية معاصرة، مصدر سابق، ص٢٧٢.



فالتسامح اليوم ليس فضيلة فحسب، بل هو ضرورة اجتماعية وثقافية وسياسية، وذلك من أجل تحصين واقعنا أمام كلّ المخاطر الزاحفة إلينا، والتي تستهدفنا في وجودنا ومكاسبنا وتطلّعاتنا.

ولا شكّ أنّ تعميم وغرس هذه القيمة في فضائنا الاجتماعي بحاجة إلى سياج قانوني وإجرائي يحمي هذه القيمة ويوفّر لها الإمكانية الحقيقية لكي تستنبت في تربتنا الاجتماعية.

وهذا يتطلّب منّا العناية والالتزام بالأمور التالية:

ضرورة تجريم كلّ أشكال بثّ الكراهية والحقد بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد.. فاللحظة التاريخية تتطلّب منّا جميعاً القبض على وحدتنا واستقرارنا، وهذا بطبيعة الحال يتطلّب الوقوف بحزم ضدّ كلّ محاولات بث الفرقة والكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد.

أن تعتنيَ وسائل الإعلام والتثقيف والتوعية في مجتمعنا بهذه القيمة، وتعمل على تكريسها في خطابها الثقافي والإعلامي، حتّى يتوفّر المُناخ المناسب لكي تكون هذه القيمة، جزءاً من نسيجها الثقافي والاجتماعي.

إنّ المؤسسات والمعاهد والشخصيات الدينية في المجتمع، تتحمّل مسؤولية كبرى على هذا الصعيد. لذلك فإنّ هذه الجهات معنية اليوم بضرورة إشاعة وتعميق متطلّبات التسامح في واقعنا الاجتماعي والثقافي والسياسي.

فالمطلوب من هذه المؤسسات والجهات، ليس تبرير وتسويغ أشكال وممارسات الكراهية في المجتمع، بل محاربتها ورفع الغطاء الشرعي عنها، والعمل من مختلف المواقع عبر مختلف الوسائل لتعميق قِيَم الحوار والتسامح وصيانة حقوق الإنسان في المجتمع.



## ثانياً ـ رؤية في العيش المشترك

ثمّة سؤال مركزي تُثيره الأحداث والتطوّرات في أكثر من بلد عربي وإسلامي. وهو كيف نعيش معاً ونحن مختلفون، وذلك لأنّ الاختلاف في أيّ دائرة من دوائر الحياة والفكر، من الحقائق الثابتة والشاخصة في حياة الإنسان بصرف النظر عن بيئته أو تكوينه المعرفي والعقدي. ولكن في ذات الوقت لا يمكن للإنسان أن يعيش وَحْدَهُ، وإنّما هو مجبول على أن يعيش حياة اجتماعية وإنسانية مع آخرين قد يختلفون معه كلياً أو جزئياً، وكلّ المحاولات التي بذلها الإنسان الفرد أو الجماعة لتعميم قناعاته ومواقفه، واستخدام القهر والغلبة لسيادة أفكاره ومعتقداته، لم تُفضِ إلاّ للمزيد من الاختلاف والاحتقان.

لذلك فإنّنا بحاجة أن نبحث عن إجابة أو صيغ حضارية للتعامل بين حقيقة الاختلاف الإنساني وضرورات العيش المشترك. فلا يمكن أن ندحر الاختلافات أو نطمسها بين البشر، كما أنّه لا يمكن أن ينعزل الإنسان وينكفئ عن غيره بدعوى الاختلاف والتباين في وجهات النظر.

ولعلّنا لا نبالغ حين القول: إنّ طبيعة الإجابة على هذا السؤال، هي التي ستحدّد بشكل أو بآخرَ طبيعة المستقبل السياسي والاجتماعي للعديد من الدول والبلدان العربية والإسلامية. وإنّ مظاهر العنف والفوضى التي تشهدها بعض البلدان، هي ليست من جرّاء وتداعيات حقيقة التنوّع والتعدّدية الموجودة في هذه البلدان، وإنّما هي لغياب صيغة حضارية تجمع بين حقيقة الاختلاف الذي لا يمكن نبذه وإنهاؤه من الوجود الإنساني وبين ضرورات العيش المشترك. لهذا فإنّ الوصول إلى صيغة سياسية وثقافية ومجتمعية لهذا الأمر هو الذي سيحدّد شكل المستقبل السياسي للعالَم العربي، فكيف يمكن بناء رؤية وطنية في كلّ بلداننا وأوطاننا العربية لا تُغفِل حقيقة التعدُّد والتنوُّع والاختلاف، ولا تتجاوز



متطلّبات الوحدة والعيش المشترك.

وإنّ التغافل عن هذه الحقيقة، أو عدم احترام متطلّباتها، هو الذي ساهم بشكل أو بآخرَ بحالات الفوضى والعنف التي سادت في بعض البلدان العربية والإسلامية. فلا يمكن قهر الناس على رأي وطريقة واحدة، وإنّ أيّة محاولة في هذا الإطار لم تنتج إلاّ المزيد من التشبّث بالخصوصيات الذاتية. فلا يمكن تعميم الخصوصيات الذاتية بالقهر والقَسْر، وإنّما بالتوافق والحوار والانفتاح وخلق المساحات المشتركة بين جميع الخصوصيات والمكوّنات. فالمجتمعات لا تُدار بالقسر، والاستقرار لا يتأتّى بالقهر، والأمن بكلّ مستوياته ودوائره، لا يُنجَز إلاّ بالتوافق واحترام الخصوصيات وتوطيد أركان العيش المشترك. ومن يبحث عن الأمن والاستقرار بعيداً عن مقتضيات السلم الأهلي وخلق التفاهمات والتوافقات الضرورية بين مختلف الخصوصيات والمكوّنات، فإنّه لن يحصد إلاّ المزيد من تشبّث الناس بخصوصياتهم الذاتية. ولا يمكن لاعتبارات ذاتية وموضوعية، أن تنجح تلك المحاولات والممارسات التي تستهدف تعميم خصوصية واحدة بوسائل قهرية على بقيّة الخصوصيات.

فالأوطان فضاء مشترك لكلّ الخصوصيات والمكونات، ولا تُبنى هذه الأوطان إلاّ بإعادة صياغة طبيعة العلاقة بين هذه المكونات والتعبيرات. بحيث تخرج من سياق الاستعداء والتحريض على الكراهية والمفاصلة الشعورية والعملية، إلى حقائق التفاهم والتقارب والاحترام المتبادل.

ومهما كانت قناعة الإنسان بصوابية أفكاره ومعتقداته، فإنّ هذا لا يبرّر له ولا يشرّع له، أن يمارس الفرض والقهر وأدوات السلطة لتعميم أفكاره وقناعاته. فلكلّ إنسان الحقّ في الاعتزاز بأفكاره والتشبّث بقناعاته والاعتزاز بعقائده، ولكن ليس له الحقّ في قهر الناس عليها، وممارسة أساليب قسرية لتبنّيها.



ولعلّنا لا نبالغ حينما نقول: إنّ الكثير من المشاكل السياسية والثقافية والأيديولوجية، التي تعاني منها بعض البلدان العربية والإسلامية، هي من جرّاء هذه الرؤية والممارسة، حيث التعصّب الأعمى والمقيت بالذات وأفكاره، مما يقود إلى التوسّل بوسائل القهر والظلم لتعميم هذه الأفكار والقناعات على بقية المواطنين. فالأحزاب الأيديولوجية التي حكمت في بعض البلدان العربية، وعملت بوسائل سلطويّة وقهرية لتعميم أيديولوجية الحزب، هي بهذه الطريقة لم تعالج مشاكل المجتمع والوطن الذي تنتمي إليه، وإنّما فاقمتها وبَنَتْ حواجز إسمنتيّة بين مختلف مكوّنات شعبها.

ونظرة واحدة إلى الدول العربية، التي حُكِمت من قبل أحزاب أيديولوجية، يجعلنا نكتشف هذه الحقيقة، ونكتشف أنّ قهر الناس على فكرة ما، وأيديولوجية ما، لا يُنتج إلاّ الحقائق المضادّة لتلك الفكرة والأيديولوجية. كما أنّ التشكيلات الأيديولوجية والسياسية التي لا تمتلك سلطة سياسية، وتمارس في مجتمعها ووطنها هذه الممارسات وتتوسّل بوسائلَ وأساليبَ إقصائيةٍ، تَنِمّ عن تعصّب أعمى للذات وأفكارها. فهي لا تنتج الأمن والاستقرار، وإنّما على العكس من ذلك تماماً.

فلكلّ إنسان على وجه هذه البسيطة، الحقّ في أن يحمل فكرة أو يقتنع برؤية ومشروع، ولكن ليس له الحقّ في قهر الناس على هذه الفكرة أو الرؤية أو المشروع. لذلك نجد أنّ الباري عزّ وجلّ والذي اصطفى أنبياءه ورسله، وحمّلهم مسؤولية النبوّة وهداية البشر إلى الطريق المستقيم، لم يعطهم سلطة القهر والسيطرة على الناس، وإنّما حدّد مهمّتهم ووظيفتهم بالتذكير والتبليغ. قال تعالى: ﴿**فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ*لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ**﴾ [الغاشية:٢١-٢٢].

فالمهمة كما يقول بعض المفسّرين أن تطرح الكلمة التي تهزّ سمع الناس، لتنفذ



إلـى عقولهم، لتفتح في داخلهـا نافذة للتفكير في حسـاب كلّ تلك الاحتمالات ليعيشـوا قلق المعرفة في مسـؤولية المصير. وأن تحرّك الأسـلوب الذي يتفاعل مع فطرتهم ومشـاعرهم وتطلّعاتهم، ليُثير اهتماماتهـم حول الفكرة التي تقدّمها، والخطـر الـذي يتهدّدهـم، فـي الأجواء التـي يحبّونهـا ويرغبونهـا ويُقبلون على الاندماج فيها. كما أنّ الإنسان مهما علَت رتبته العلمية والاجتماعية، فإنّه لا يملك فـي طريق تكويـن قناعات الناس أو إقامة الحجّة عليهم، إلاّ الجهد والكلمة. فإذا بذلهما الإنسـان فقد قضى ما عليه، ولـم يسـلّط الباري عزّ وجلّ أحداً على قلوب الناس، ولـم يجعل مشاعرهم خاضعة لقدرة أحد الذاتيّة.

ولـم يُمَكِّـن الخالق عزّ وجلّ لأحـد الأمر في تغيير ذهنيـات الناس وقناعاتهم بطريقـة قسـرية ـ قهرية. فدور الأنبياء والرسـل ـ وهم أصفياء اللـه عزّ وجلّ ـ هو الإبلاغ والدعوة إلى الله بالكلمة الواعية المذكرة، ليأخذ البشر بعد ذلك حرّيتهم في الإيمان والكفر ليكون حسابهم على الله.

فالله سبحانه وتعالى لم يُشرّع لأحد، أن تكون لديه سلطة على قناعات الناس وأفكارهـم، ومسـؤولية صاحـب الفكـر والرؤيـة، أن يعرض فكرته علـى الناس ويتوسّـل بوسـائل الدعـوة والتبليـغ، ولكن ليس لأحد السـلطة علـى قهر الناس وفرض الآراء قسراً عليهم.

فالاختلاف الديني والمذهبي، الفكري والسياسـي، لا يشـرّع لأحد انتهاك حقوق الطرف الآخر بدعوى الاختلاف والتباين في العقيدة أو المذهب أو الفكر أو السياسة. فالاختلافات بكلّ مسـتوياتها، لا تشـرّع الظلم والعـدوان وانتهاك الحقوق، بل على العكـس من ذلـك تماماً. إذ إنّ المختلف في الرؤية الإسـلامية له حقوق كاملة وعلى الطرف الآخر أن يصونها ويحترمها. وهذه المسألة هي حجر الزاوية في مشروع خَلْقِ السلم الأهلي والعيش المشترك في مجتمع متعدّد ومتنوّع.



وهذا بطبيعة الحال، يقودنا إلى التأكيد على النقاط التالية:

إنّ التعصّب الأعمى لأفكار الذات وقناعاتها، يضرّ بمستوى انتشار وقبول الآخرين لهذه الأفكار. فالتعصّب بكلّ مستوياته، يضرّ بالأفكار والمعرفة، وينفّر الناس منها، ويحول دون توسيع المقتنعين بها.

كما أنّ هذا الداء النفسي والعقلي والسلوكي الخطير، يحول دون الاستقرار والأمن الاجتماعي. وهناك بَوْنٌ شاسع ينبغي الالتفات إليه، بين ضرورات ومتطلّبات الدفاع والتبشير بالأفكار والقناعات التي يحملها الإنسان، وبين التعصّب الأعمى. فالدفاع عن الأفكار لا يقتضي العدوان على الآخرين، بينما التعصّب شكل من أشكال العدوان، ودعوة الآخرين إلى تبنّي قناعات ومواقف الذات، لا تتطلّب وَصْمَ الآخرَ بأشنع الصفات واتّهامه بأسوأ الممارسات، بينما التعصّب الأعمى يشرّع ذلك ويقود صاحبه إلى ممارسات إقصائية وعنفية لا تنسجم ومقتضيات الدعوة بالتي هي أحسن، ولا تتناغم مع حاجات الاستقرار والأمن الاجتماعي.

لذلك فإنّ إزالة الآثار السلبية للاختلافات، تحتاج إلى الوقوف بحزم ضدّ ظاهرة التعصّب الأعمى، لأنّ هذه الظاهرة، بمثابة الوعاء الحقيقي للكثير من الآثار السلبية التي تمنع العيش المشترك بين المختلفين. من هنا فإنّ الوصول إلى حقيقة العيش المشترك والسلم الاجتماعي، يتطلّب محاربة ظاهرة التعصّب الأعمى وكلّ النزعات الإقصائية التي لا ترى إلاّ ذاتها الضيّقة.

في إطار السعي والعمل المتواصل، لبناء حقائق العيش المشترك في الواقع الثقافي والاجتماعي والسياسي، من الضروري الفصل بين احتكار القوّة واحتكار الحقيقة. فليس كلّ من يمتلك القوّة بالضرورة يمتلك الحقّ. كما أنّه ليس بالضرورة أنّ من يمتلك الحقّ، يمتلك القوّة التي تدافع عن هذا الحقّ.



والحقائـق المطلقة لا يمكن أن يقبض عليها إنسـان. لذلك فإنّ كلّ محاولات ادّعاء امتلاك الحقيقة، هي محاولات لا تسـتهدف على الصعيد العملي إلاّ تبرير وتسـويغ عمليات النبـذ والتهميش والتمييز تجاه الآخريـن المختلفين معه. ومن الخطايـا المميتة على هذا الصعيد هي المماهاة بيـن القوّة والحقيقة، وأنّ كلّ من يمتلك القوّة قادر فعلاً على امتلاك الحقيقة.

وهـذا هو الذي يهيّئ الأرضية الاجتماعية لكلّ المقولات والممارسـات التي تهدم وتمنع بناء أركان وقواعد العيش المشـترك في المجتمع المتعدّد. فالحقيقة ينبغـي أن تكـون غايـة الجميـع، ولا يمكن أن يقبـض عليها أحد بوسـائل العنف والتعصّـب والغلـوّ والنفـي. فالخدمة الحقيقية التـي يمكن أن يقدّمها أيّ إنسـان لفكـره وقناعاتـه، هـي حينمـا يبتعد عـن كلّ نزعات التعصّـب والغلـوّ، لأنّ هذه النزعـات تَحُول دون المعرفة العميقة والحقيقية لمضامين تلك الأفكار، كما أنّها ـ أيّ نزعات التعصّب والغلوّ ـ تمنع إقبال الناس تُجَاه تلك الأفكار والقناعات.

فالتعصّـب يميت صاحبه، دون أن يحيا الفكر والمبدأ. لأنّ هذه النزعة المقيتة تطمـس كلّ نوازع الخير وموجبات العدالة من نفس وكيان المتعصّب سـواء كان المتعصّب فرداً أو جماعة.

إنّ العيش المشـترك يقتضي من كلّ المكوّنات والتعبيرات، العمل على إعادة صياغـة علاقتها بأفكارها وقناعاتها العامة. فالعيش المشـترك لا يعني أن تنحبس كلّ فئـة فـي إطارها الفكـري الضيّق، بل يعنـي الانفتاح والتواصل المسـتديم مع بقيّـة المكوّنات، وذلك من أجل نسـج العلاقات الإيجابيـة، وتجاوز كلّ الأوهام والهواجس تُجَاه بعضنا البعض. وهذا بطبيعة الحال يتطلّب إعادة صياغة العلاقة مـع الأفكار والقناعـات الخاصة بكلّ مكـوّن وفئة، بحيث تصبـح العلاقة حيوية ومرنة وفعّالة.



والأُمم والمجتمعات الإنسانية التي استطاعت أن تطوّر في واقعها نهجَ العيش المشترك، هي التي تمكّنت من إعادة بناء علاقتها مع أفكارها، بحيث لا تكون العلاقة جامدة ومتخشّبة، وإنّما علاقة تفاعلية بكلّ ما لكلمة التفاعل من معنى ومضامين عميقة.

وجماع القول: إنّ العيش المشترك في أيّ تجربة إنسانية، ليس وصفة جاهزة، وإنّما هو رؤية واضحة وإرادة صلبة وعمل مستديم باتّجاه خلق الحقائق وتعزيز متطلّبات التلاقي والتفاهم بين مختلف الفئات والشرائح والمكوّنات.

## ثالثاً ـ التربية الجماليّة والسلم الأهلي

لعلّنا لا نحتاج إلى ديباجة ومقدمة، توضح أهمية التفاهم والتلاقي بين مختلف المكوّنات والتعدّديات والتعبيرات في المجتمع الواحد لتحقيق مفهوم الأمن والاستقرار.. فالأخير ليس وصفة جاهزة، وإنّما هو مرحلة وفضاء تصل إليه المجتمعات، حينما تزداد وتيرة التفاهم والتلاقي بين تنوّعاتها ومكوّناتها المختلفة.

وما نودّ أن نُثيره في هذا الصدد هو دور التربية الجماليّة في تعزيز خيار الاستقرار والسلم الأهلي والاجتماعي. فلو تأمّلنا قليلاً في مفهوم التربية الجماليّة نجد أنّه يعتمد اعتماداً أساسياً على حقيقة الشعور بالبعد الجمالي لحقيقة التعدّد والتنوّع الموجود في الطبيعة والحياة الإنسانية. فالطبيعة ليست لوناً واحداً، كما أنّها ليست منظراً واحداً، من هنا فإنّ تنمية الذائقة الجمالية لدى الإنسان، يعني الاقتراب من مفهوم التنوّع الهائل الذي تشهده الحياة الطبيعية.

كذلك هي الحياة الإنسانية، فإنّ التربية الجمالية تعني اكتشاف حقيقة التنوّع الرائعة التي يعيشها الإنسان فرداً وجماعة. وإنّ مقتضى الذائقة والتربية الجمالية



هو التعامل مع حقيقة التنوّع والتعدّد المتوفرة في حياة الإنسان من منظور جمالي، بمعنى لو غاب التنوّع من الوجود الإنساني، لأضحت حياة الإنسان جحيماً لا يُطاق.

من هنا فإنّ التربية الجمالية تقتضي التعامل مع الحياة الطبيعية والإنسانية على قاعدة وجود حالة التنوّع، وإنّ جمال الحياة الحقيقي ليس في تحوّلها إلى لون واحد، وإنّما في استمرار تنوّعها وتعدّدها. فالحياة كالشجرة التي تمتلك عشرات الأغصان، وكلّ غصن يمارس وظيفته ويعطي جماله الخاص. كذلك هي الحياة الإنسانية، فهي مليئة بصور التعدّد والتنوّع، وهذا هو سرّ جمالها. ومقتضى التربية الجماليّة هو التعامل الخلّاق مع تنوّع الطبيعة وتعدّد الحياة الإنسانية.

وأعتقد اعتقاداً جازماً أنّ تطوّر التربية الجمالية بكلّ أبعادها في حياتنا الاجتماعية، هو أحد المداخل الأساسية لتوطيد أركان الاستقرار الاجتماعي والسلم الأهلي، لأنّ الركن الأساسي لعملية الاستقرار هو الاعتراف والتعامل الإيجابي والخلّاق مع كلّ حالات وحقائق التنوّع والتعدّد الموجودة في الحياة الإنسانية. وإنّ التعامل بروح إيجابية أو بمنظور جمالي مع حالة التعدّد والتنوّع، لا يأتي صدفة، وإنّما هو بحاجة إلى تربية وتدريب في مختلف مراحل حياة الإنسان. فكما يحتاج كلّ واحد منّا إلى أن يربّيَ عقله، ويربّي نفسه، ويربّيَ روحه، ويربّيَ جسده، هو بحاجة أيضاً أن يربّيَ ذائقته الجماليّة.

وهنا نحن لا نتحدّث فقط عن ضرورة تنمية الذائقة الجماليّة للاستمتاع بالجمال الحسّي فقط، وإنّما نحن نقول ونعتقد «أنّ مفهوم الجمال لا ينحصر في القضايا والمسائل الحسّية، وإنّما هو أوسع من ذلك بكثير. فأنا وأنت حينما نربّي ذواتنا على الصدق مثلاً، فإنّنا نزرع في وجودنا وحياتنا شجرة جميلة، مزهرة، مثمرة، يراها الآخر في هذا السلوك اللطيف والتعامل الجميل والكلمات الطيّبة



فتبعث في نفســه ما تبعثه شــجرة حقيقية مورقة، مشرقة. ويشــير إلى هذه الحقيقة أحــد الكتّــاب بقولــه: إنّ الطفل الذي يفتــح عينيه ليــرى أُمّاً صبوحــة الوجه أنيقة الثياب، عذبة الألفاظ، وينتقل في بيت تكاد النظافة تنطق في كلّ جوانبه وزواياه، ويجد الصفاء يرفرف في أنحائه من أُمٍّ حانية، وأب عطوف، ينغرس حبُّ الجمال في نفسه فينشأ وهو جميل في ملبسه وفي تعامله وفي نظرته للأشياء.

فدور الأُم في تنظيم بيتها وتزيينه بما يحيله إلى جنينة يجعلنا نأخذ الدروس الأولى فــي التربية الجماليــة، بنحو غير مقصود. ثم تأتي العوامل الأخرى في تنشــئتنا تنشــئة جماليــة، فأصدقاؤنا الذين انحدروا من بيوتات لا يُســمَع فيها إلاّ القول الجميل، ولا يُرى فيها إلاّ التصرّف الجميل، ولا يُشمّ فيها إلاّ الأنفاس العاطرة، ولا يُلمس فيها إلاّ نبض القلوب الحانية، سيتركون بصماتهم الجميلة علينا.

ومعلّمونا الذين يقدّمون لنا في حبٍّ وحرصٍ وإخلاصٍ وأُبوّةٍ أساليبَ التعامل مع زملائنا والحياة من حولنا، تبقى وصاياهم ترنّ في آذاننا مدى الحياة. وما نقرأه فــي كتاب الله الجميل، وفي كتاب الكون الحافل بمشــاهد الجمال، إنّ ذلك كلّه يعطينــا من التربية الجماليّة ما لا تمحوه الأيــام ولا تغيّره الطبائع المتقلّبة حتّى لو انقلبت مفاهيم الناس فصاروا يَرَوْنَ القبح جمالاً والجمال قبحاً»[1].

لهــذا كلّه، فإنّ التربية الجماليّة والتي هي في جوهرهــا تعني القبول بحقيقة التعدّد والتنوّع، والتعامل مع هذه الحقيقة بوصفها هي سرّ جمال الكون والإنسان، هي أحد المداخل الأساســية لتوطيد أركان السلم الأهلي. ولو نظرنا قليلاً في كلّ الممارسات التي تناقض مفهوم السلم الأهلي والتعايش الاجتماعي، لرأينا أنّ هذه الممارسات لا تنسجم والرؤية الجماليّة المتنوّعة لحياة الإنسان فرداً وجماعة.

ونحن هنا لا نتحدّث فقط عن الجمال الظاهري للإنســان، والذي يتجسّــد في

(١) التربية الجماليّة، ص٧ـ٨، سلسلة كتاب التوحيد، الكويت.

النظافة وحُسن الطلعة وفي الأناقة والزينة، وإنّما نتحدّث عن الجمال الباطني والجوهري والذي يتجسّد في جمال البيان ورجاحة العقل والأخلاق الفاضلة.

ولو تأمّلنا في الفضائل الأخلاقية والاجتماعية كالحبّ والعفو والعفّة والخير والتعاون والكرم والتواضع لرأينا أنّ هذه الفضائل وغيرها من صميم مفهوم الجمال الذي نتحدّث عنه. وفي المقابل فإنّ كلّ الرذائل التي تضرّ بالحياة الإنسانية والاجتماعية فهي من القبيحات التي تناقض مفهوم الجمال. فالكذب قبيح، والعدوان على السلامة الخاصة والعامة قبيح، والغشّ قبيح وهكذا دواليك.

لهذا نجد أنّ التوجيهات الإسلامية، تحثّنا وتدعونا إلى تجسيد المحاسن والابتعاد كلّ البعد عن كلّ ما يشين ويُقبّح حياتنا. فالآيات تدعونا إلى العمل الأحسن دائماً. قال تعالى: ﴿**إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً**﴾ [الكهف:٧]. والقول الأحسن: ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلاً مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحاً وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ**﴾ [فصلت:٣٣]. والتحيّة الأحسن ﴿**وَإِذَا حُيِّيْتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحْسَنَ مِنْهَا**﴾ [النساء:٨٦]. والصفح الجميل ﴿**فَاصْفَحِ الصَّفْحَ الْجَمِيلَ**﴾ [الحجر:٨٥]. إلى غيرها من التوجيهات التي تحثّنا دوماً وفي كلّ الأحوال إلى تبنّي سلوك الجمال في حياتنا الخاصة والعامة.

لهذا فإنّ السلم الأهلي والاجتماعي، يقتضي دائماً إشاعة الجمال من حولنا فيما نكتب وفيما نرسم وفيما نعمل وفيما نبني من علاقات، لنسهم جميعاً في إضافة ولو لَبِنَة صغيرة في البناء الاجتماعي.

إنّ مسحة جمالية هنا ومسحة جمالية هناك، بكلمة جميلة هنا وموقف جميل هناك، بتخفيف ألم هنا وبزرع ابتسامة هناك، بدعوة إلى الخير هنا ودعوة إلى الهداية هناك، يمكن أن نزيل معاً من خلال هذه الممارسات الكثير من القبح المزروع في حياتنا.



وهنا نودّ أن نؤكّد على النقاط التالية:

إنّ الكثير من المشاكل والتوتّرات في المجتمعات المتعدّدة والمتنوّعة، ليست مـن وجود هذه الحالات والحقائـق، وإنّما لغياب الإدارة الحكيمة والواعية لهذه التعدّديـات والتنوّعـات. فكلّ المجتمعات الإنسـانية لا تخلو من تعـدّد بنوعٍ ما، إلاّ أنّ هـذه المجتمعات تفتـرق عن بعضها من ناحية الطريقـة وصيغ التعاملِ مع حالات التنوّع الموجودة فيها. فالمجتمعات التي استطاعت أن تبلور لنفسها صيغ المشاركة وتحمّل المسؤولية العامة لكلّ مواطنيها بصرف النظر عن أصولهم. فإنّ هذه المجتمعات حقّقت استقرارها ليس بدحر خصوصيّات مواطنيها، وإنّما ببناء علاقة إيجابية وحيوية مع هذه الخصوصيّات. أمّا المجتمعات التي لم تتمكّن من بنـاء هـذه الصيغة لمختلف العوامل والأسـباب، فإنّها أضحت عُرْضة للمشـاكل والأزمات المفتوحة على كلّ الاحتمالات.

لهـذا كلّه فإنّنا نسـتطيع القول: إنّ جوهر المشـكلة الحقيقيـة ليس وجود حالة التنـوّع والتعدّديـة فـي المجتمعـات الإنسـانية، وإنّما فـي غيـاب الإدارة الواعية والحكيمة والحضارية لحالة التنوّع ومتطلّباتها المختلفة.

إنّ تجـارب المجتمعات الإنسـانية، تعلّمنـا أنّ الأفكار والـرُّؤى والقناعات، لا تُنقـل بيـن الناس بالفـرض والقهر، وإنّمـا بالحرية والتـداول الطبيعي للأفكار والثقافات. وإنّ المحاولات التي تُبذَل دائماً لفرض رؤية وقسـر الناس على نمط واحـد مـن الفكر والثقافة، لا تُفضي إلى نتائجَ إيجابيـةٍ، حيث تتوفَّر كلّ موجبات التحرّر من قهر الفرض والقسر.

لهذا وكما يشـير إلى ذلك (أدونيس) بقوله: إنّ الإفراط في فرض اتّجاه فكري علـى المجتمـع لا يؤدي إلاّ إلى الإفـراط في التمرّد عليه. والأفـكار التي تفرض بالقـوّة، وتعمّـم بالقـوّة، لا تكـون موضوع إيمـان، بالنسـبة إلى معظـم العاملين



فـي حقـول الفكر والأدب بقـدر ما تكون موضـوع خوف. هكذا تهيمن شـكلياً، وسـطحياً. وتفقـد فاعليتها ومعناها. الأفكار الخلّاقـة الفعّالة هي التي تولد حرّة، ويستجيب لها الناس بحريّة، من دون ترغيب ومن دون ترهيب.

مـن هنـا فإنّ مقتضـى التربيـة الجماليـة للإنسـان ـ فـرداً وجماعة ـ هـو أن لا تحتكر المعارف، وإنّ الإنسـان ـ مطلق الإنسـان ـ بإمكانه أن يسـتفيد من الأفكار والمكتسـبات الحضارية. والثقافات الإنسـانية في نتائجها الأخيرة ليسـت نهائية وجامـدة، وإنّما هي مفتوحة على كلّ الإبداعات والمبادرات والمكاسـب. ومن الظلـم أن تقهـر النـاس على قناعـات مؤقّتـة ومتحوّلـة باسـتمرار. فالحريّة بكلّ آلياتها، هي الشـرط الضروري لتطوّر الثقافة، كما أنّها السبيل لتقدّم حياة الإنسان في مختلف المجالات. فلا القهر والقسر ينسجم ونواميس حياة وتاريخ الأفكار، ولا محاربـة روافد الحياة الثقافية والعلمية الإنسـانية، تُجـدي نفعاً، وتوصلنا إلى ساحل الأمن والاستقرار. وَحْدَها الحريّة هي الكفيلة بذلك والقادرة عليه.

لعـلّ مـن أبرز المخاطر التي تهدّد السـلم الأهلي والتعايـش الاجتماعي، ولا تنسـجم ومبـادئ وأُسـس التربية الجماليـة، هو خطـر التعصّب الأعمـى للذات وأفكارهـا وقناعاتها الخاصة، وذلك لأنّ هـذا الخطر، بمثابة الآفة التي تلتهم كلّ عناصر الجمال وحقائق الحيوية والدينامية في المجتمعات الإنسانية.

فالتعصّب هو الذي يقود صاحبه بشكل أو بآخرَ للتعدّي على حقوق الآخرين ونواميسـهم، والمتعصّـب هـو الذي يقـوم بتصنيف النـاس وفق آرائـه الخاص. والأنكـى مـن ذلـك أنّـه لا يكتفي بهـذا التصنيـف وإنّمـا يعمل ويتحيّـن الفرص للانقضاض على الآخرين الذين اعتبرهم خارج دائرته أو لا ينسـجمون وقناعاته الفكرية والثقافية. فالتعصّب هو الذي يحيل الحياة الإنسانية المليئة بصور التعدّد وحقائق التنوّع إلى ساحة لممارسة العنف والقتل الجماعي.



فاحتكار المشروعية وممارسة الوصاية على شأن الحياة والإنسان، هو الذي يدمّر كلّ أُسس ومكوّنات السلم الأهلي والاجتماعي.

وعليه، فإنّنا نعتقد أنّ تنمية أُسس وأبعاد التربية الجمالية من احترام عميق لكلّ أشكال التنوّع الموجودة في الحياتين الطبيعية والإنسانية إلى تعزيز كلّ الفضائل الأخلاقية والاجتماعية، هو أحد السبل الأساسية لتجاوز كلّ المخاطر التي تهدّد النسيج الاجتماعي لكلّ مجتمع.

فنحن مع الحبّ والمحبّة قولاً وفعلاً، ومع احترام الإنسان بصرف النظر عن أصوله العرقية وانتمائه الأيديولوجي وصيانة كلّ حقوقه الخاصة والعامة. ومع الوحدة بكلّ مستوياتها، ولكنّها الوحدة التي لا تبنى على جماجم الآخرين أو خصوصياتهم الثقافية، وإنّما الوحدة التي تُبنى من خلال احترام التعدّد والتنوّع، وفسح المجال لكلّ الخصوصيّات لكي تمارس دورها في مشروع الوحدة وتمتين أواصر العلاقة بين كلّ مكوّنات الأُمّة والمجتمع الواحد.

فالسلم الأهلي لا يُبنى بنزعات الاستفراد والإقصاء، وإنّما بمبادئ الشراكة والتعاون والتعاضد وإزالة كلّ الضغائن من النفوس والعقول والسلوك.

## رابعاً ـ بين يدي الدُّعاة

ثمّة خصائص ومميّزات عديدة، يمتاز بها الدين الإسلامي عن غيره من الأديان. ولعلّ من أهم هذه الخصائص والتي تحتاج إلى المزيد من الفهم والاستيعاب، هي ميزة وخاصيّة حريّة الاختيار وضرورة الاعتماد على العلم والمعرفة والبصيرة في اتّخاذ المواقف أو بناء القناعات والتصوّرات.. فالدين الإسلامي لا يبني أموره وقضاياه الاعتقادية والسلوكية على الجهل والتزييف والتضليل، بل على الحُجّة والبرهان والعلم.. فالإسلام يدعو الإنسان إلى



الإيمـان بالله الواحـد القهّار، ولكنّه الإيمان الذي يُبنى على حريّة الاختيار وعلى الحُجّة والدليل العقلي والحسّي..

لذلك نجد أنّ كلّ تشـريعات الإسـلام ونظمـه المختلفة قائمة ومسـتندة على العِلـم والمعرفـة.. بحيـث يكـون الأداء والالتـزام علـى قاعـدة البصيـرة، والتي تعنـي المعرفـة الدقيقة والعميقة في آن.. لذلك نجد القـرآن الحكيم يصرّح ﴿**قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللّهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**﴾ [يوسف:١٠٨].

فالدين الإسـلامي يعتزّ أيّما اعتزاز بأنّ صبغتـه هي العلم والحريّة. فلا تكليف ناجز بلا علم ومعرفة، والحريّة بمعناها الواسع هي أحد شروط الإيمان والتكليف.

ولعلّنا لا نبالغ حين القول: إنّ الإسلام هو الدين الفريد الذي استطاع أن يحتفظ بصورته الأصلية بين عصف الأهواء وزلزلة الآراء، فأقام حولها سدّاً من المعرفة، وضرب فوقها سـرادق من البرهان، وثبّتها على أسـاس من القرآن، فلم تأْسَن لمّا أَسِنَت الرواسب ولم تَخْلُ لمّا خلا الجوّ، ولم تضطرب لمّا اضطربت الأعاصير. يقول تبارك وتعالى: ﴿**وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ**﴾ [المؤمنون:٧١]. فالإسلام لا يقـرّ القهر والإكراه، فوسـيلته الدعوة بالتي هي أحسـن، ولا يرتضي أن يَدْخل الناس فيه خوفاً وقهراً.

لهـذا مـن الضروري اليوم بالنسـبة إلـى الدعـاة والعلماء أن يفحصوا وسـائل دعوتهـم وأن يعرضـوا مواقفهم وقناعاتهم على قِيَم الإسـلام في هـذا المجال.. فالإنسـان الـذي يمـارس القهر والعسـف لإدخـال الناس فـي دائـرة الالتزام، لا يناقض إلاّ الإسـلام نفسـه.. فهو دين الاختيار والحريّة. وعلى الدُّعاة مهما كانت الصعوبات والتحدّيات أن يلتزموا بهذا النهج، ويبتعدوا عن كلّ أشـكال العسـف



والقهر في دعوتهم إلى الإسلام.. والله سبحانه في محكم التنزيل يقول: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ مُبَشِّراً وَنَذِيراً﴾ [الإسراء : ١٠٥].

وإنّ بناء الفكر والوعي العميق، لا يكون بحشد البراهين والآراء المجرّدة عليها، وإن أوجبت اليقين أو الاقتناع بثبوتها، ولا بدّ للفكر والنفس من عملية أخرى وراء الاقتناع بها تكون الفكرة واضحة وعميقة الغور والتأثير في نفس الإنسان. وهذه العملية هي بناء حقائقَ ونماذجَ واقعيةٍ، تجسّد تلك الأفكار وتلتزم بكلّ مقتضياتها ومتطلّباتها. فالصّدق في الإيمان والعاطفة والنصيحة، له الأثر الأعظم في توجيه عقل المدعوّ ونفسه لذلك.

فالدعاة دائماً بحاجة إلى الصدق والإخلاص، لأنّ مهمّتهم صياغة الضمائر وتنشئة الأخلاق وتوجيه العواطف والمشاعر. إنّ هذه المهمة دقيقة وعميقة، فلا بدّ فيها من مناغاة العواطف، ولا بدّ فيها من مناجاة الضمائر والمشاعر، ولا بدّ وأن تكون المناجاة في ظلال الإيمان وتحت رعايته، ليسريَ الإيمان والتهذيب من طريق الحبّ، ويسريَ من طريق القدوة، ويسريَ من طريق الإشعاع.

«وأنجح الدعاة في مهمته وأمكنهم من بلوغ غايته من استطاع أن يتحدّث إلى العاطفة بلسان العاطفة كما يتحدّث إلى الفكر بلسان الفكر وإلى الوجدان بلسان الوجدان، من استطاع أن يتغلغل إلى هذه الأعماق فيوجّه بالعمل كما يوجّه بالقول.. وعدّته في الوصول إلى هذا المدى هو الإيمان الشامل الذي يطبّق أرجاء النفس ويضيء أطرافها.

هو الفكر المؤمن والنفس المؤمنة، والضمير المؤمن، والعاطفة المؤمنة، والمشاعر المؤمنة، والخلق المؤمن»[١].

---

(١) محمد أمين زين الدين، إلى الطليعة المؤمنة، ص٤٥، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٨٥م.



بهـذه العدّة والأخلاقيـة والالتزام، تمكّـن الدُّعاة عبر التاريخ من نشـر الوعي والفضيلـة. وهـذه هـي طريقة الإسـلام في التربيـة، إنّـه يتّصل بالفكـر من طريق الفكـر، ويتّصل بالقلب من طريق القلـب، ويتّصل بالوجدان من طريق الوجدان، ويتّصـل بالعاطفـة من طريق العاطفة، وبالمشـاعر مـن طريق المشـاعر، ثم يلقّن مبادئـه وتعاليمـه بالحديـث، ويلقّنها بالعمـل، ويلقّنها بالإيحـاء، ويلقّنها بالواقع المجسّـد المحسـوس، وإنّ الكلمة في ظلّ هذا الإيمان المشع يكون لها أكثر من مدلول، وإنّ الإيماءة يكون لها أكثر من أثر. فالدعوة إلى الله، لا تشرّع بثّ الحقد والكراهية، بل هي الرحمة والألفة والمحبّة.

والدعاة الذين ينفّرون الناس، بسلوكهم المزدوج وأخلاقهم الخشنة والجافة، هم يسيئون إلى الدين وإلى أنفسهم.. فالإسلام دين الرحمة ولا يجوز أن نعرضه وكأنّـه ديـن القتل والتدمير والكراهية.. والإسـلام ديـن صلة الرَّحِـم والتعارف والأُلفة، ولا يعقل أن نبرزه وكأنّه دين القطيعة والمفاصلة بين البشر..

إنّنا اليوم بحاجة إلى إعادة النظر في المناهج والأسـاليب التي تسـاهم في تشـكيل وعـي الدعاة وتكوينهم النفسـي والفكري.. لأنّ بعض الدعـاة ومن خلال تصرّفاتهم وقناعاتهم الخاصة، يصادرون قِيَم الإسلام ويلوون عنق الحقيقة انسجاماً مع أمزجتهم وأهوائهم وميولاتهم.. فالإسلام كلّه رحمة ومحبّة وألفة، ولا يجوز أن نصوّره وكأنّه دين الانقضاض على مكاسب الإنسان والحضارة لتدميرها.

آن الأوان أن نخلّص الإسلام من فهمنا القشري والجامد والمشوّه له. لأنّ هذا الفهم ومتوالياته، هو الذي أدخل العالَم الإسـلامي اليوم في الكثير من المتاهات والتحدّيـات. ويخطئ مـن يتصوّر أنّ مقتضـى الورع والالتزام التشـدّد في الفهم والسـلوك.. وذلـك لأنّ هذا التشـدّد والغلوّ مناقض لجوهر الإسـلام القائم على الرحمة والأخوة.



فالكلمـة الطيّبة هي عنوان أقوال المسـلم، والعمل الصالح هـو عنوان أعماله وأفعاله.. يقول تبارك وتعالى: ﴿**أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجرةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاء*تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**﴾ [إبراهيم: ٢٤ـ٢٥].

فالإسـلام دين الحياة والآخرة، كما أنّ القـرآن هو كتاب الحياة. لذلك فإنّ أيّة محاولـة لفصل الإسـلام عن الحياة أو فصل الحياة عن الإسـلام، هي محاولات بائسة وفاشلة، وعليه، فإنّ الدعاة اليوم يتحمّلون مسؤولية كبرى تُجاه مجتمعاتهم وقيمهـم الإسـلامية. وبإمكاننا هنـا أن نحدّد مجموعة من النقـاط في هذا الإطار وهي:

ضـرورة الفصـل والتفريق بين المـزاج الشـخصي للدّعاة وبين قِيَم الإسـلام ومبادئـه الأساسـية. ولعلّنـا نرتكـب جريمة كبـرى بحـقّ قِيَمنا حينمـا ندمج بين أمزجتنا وميولاتنا وقِيَم الإسـلام.. ولعلّ من أهـم القضايا التي تلتبس فيها الرؤية بين ما هو شخصي وما هو إسلامي وقِيَميّ، هي قضيّة المرأة في المجتمع المسلم المعاصر. فالقيم والمبادئ الإسـلامية واضحة وصريحة في صيانة حقوق المرأة والتعامـل معها كإنسـانة لها كامل الحقّ في ممارسـة دورها ووظيفتها في الشـأن العام.

إلاّ أنّ أمزجتنـا وأعرافنا تحول دون ذلك، وتصاب الرؤية بالغبش حين المزج بيـن أعرافنـا وقِيَمنـا، بيـن أمزجتنـا الشـخصية وقِيَم الإسـلام الثابتـة. لذلك من الضروري التفريق الدائم والفصل المستمر، بين أمزجتنا الخاصة وقِيَم الإسلام.. وتتأكّـد هـذه الحاجـة لـدى الدُّعـاة، لأنّهم هـم الذين يتحدّثون باسـم الإسـلام وقِيَمه الأساسـية. فالتفريق ضرورة للوعي الاجتماعي والديني، وسـبلنا إلى منع الالتباسات التي تحدث باسم الإسلام وقِيَمه الأساسية.



فقِيَم الإسلام تسعُ كلَّ تطورات الحياة، فلا نضيّقها بأمزجتنا وأهوائنا وميولاتنا الضيّقة.

عديدة هي عوامل نجاح الداعية في دعوته وعمله، إلاّ أنّ جوهر هذه العوامل وعمدتها هو ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل:١٢٥]. فلا عدّة أهم من هذه العدّة، ولا أثر أكبر من الأثر الذي تتركه الأخلاق الفاضلة والابتسامة المؤمنة والإخلاص في العمل..

فالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ليست مقولة تقال، بل هي التزام وسلوك، خُلُق وممارسة، صفات ومسؤوليات.

كلّ هذه العناصر والآفاق ينبغي أن تنتظم في سياق الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة..

فلا بؤس وخشونة في التعامل، ولا اكفهرار للوجه، ولا سبّ ولا شتيمة. وإنّما الموعظة الحسنة والشعور بالمسؤولية والإرادة القويّة المسيّجة بسياج الإيمان والمحبّة.. إنّنا ندعو كلّ الدعاة وفي مختلف مواقعهم وأدوارهم، إلى إعادة النظر وفحص الكثير من ممارساتهم التي تبرز فيها أمزجتهم وميولاتهم أكثر من قِيَم الدين ومبادئه الأساسية..

من البديهيات القول: إنّ الإسلام هو دين الوحدة والاتحاد والأُلفة بين الناس. فالدين الإسلامي لا يفرّق بين الناس فَهُم سواء. ولكنّ بعض الدّعاة ولعواملَ نفسيّةٍ وفكرية وأيديولوجية واجتماعية، يمارسون التفريق، وينظرون للمفاصلة الشعورية والاجتماعية بين الناس.

فيتحوّل دور الداعية، من دور الوحدة وصناعة الأُلفة والمحبّة بين الناس، إلى



دور التمييـز وبناء الحواجز النفسـية والأيديولوجية بين النـاس. لذلك فإنّنا ندعو كلّ الدعـاة إلـى الوفـاء لقِيَم الإسـلام وثوابته، التـي تدعو إلى الوحـدة والألفة.. وعلى الداعية أن يمتلك روح المسـجد، فهـي روح الجمع والاحتضان، فالروح المسـجديّة تجمـع ولا تفرّق، تسـتوعب المتعـدّد ولا تلغيـه، تحتـرم التنوّع ولا تحاربه.

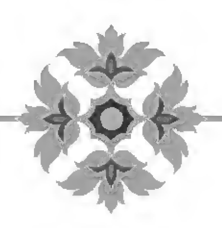
لذلـك كلّـه، فإنّنـا اليوم أحـوج ما نكون إلـى دعاة للألفـة والوحـدة والمحبّة وصيانـة حقـوق النـاس وكراماتهـم وأعراضهم ودمائهـم.. وإلى دعاة ينشـدون العدل والمساواة بين الناس.

وجمـاع القول: فإنّ المشـاكل والتوتّـرات التي تعانيها الكثيـر من بلاد العرب والمسـلمين على أكثـر من صعيد، بحاجة في سـياق المعالجة والخروج من نفق هـذه المشـاكل ومتواليـات هـذه التوتّرات، إلـى منظومـة ثقافية جديـدة، قوامها الحريّـة والتسـامح والاعتـراف بالآخـر وصيانة حقوق الإنسـان وتعميق أُسـس العيش المشترك.

وَحْدَهـا هـذه القيـم والمبادئ، هـي التي تضبط نزعـات الاسـتقواء والتفتيت والتشـظّي، وهـي التي تعيـد صياغة العلاقة بيـن مختلف المكوّنـات والتعبيرات الدينية والمذهبية والقومية والسياسية على أُسس العدالة والمساواة.







# العمل الاجتماعي
# بين التجاذب والتصادم

ثمّـة ضـرورات عديدة، تدفعنا باسـتمرار صوب فحص واقعنا، ونقد سـائدنا، بُغيـة التخلّـص من الشـوائب، والانطلاق في رحـاب التقدّم والتطوّر. والسـاحة الاجتماعية كغيرها من الساحات تتعدّد فيها الإرادات، وتتنافس فيها المشروعات، وتختلـط فيها النوازع والنزاعات، وتلتبس فيهـا الأولويات، ويعيش الجميع فيها تحت ضغط الواقع وإكراهاته المتعدّدة.

من هنا نحن بحاجة بين فترة زمنية وأخرى، للتأمّل قليلاً ومساءلة السائد ونقد التجربة في كلّ أبعادها ومسـتوياتها، وخلق الأُطر القادرة على اسـتيعاب الجميع بكلّ تنوّعهم وتعدّدهم الكمّي والنوعي.

وفي هذا الإطار نودّ أن نتحدّث حول ثلاثة محاور، نرى أنّها تساهم في تظهير الرؤية المطلوبة تُجَاه واقع العمل الاجتماعي واستقطاباته المتعدّدة.

## المحور الأول ـ ثقوب في الوعي الاجتماعي

عديدة هي المشـاكل والقضايا التي تعانيها مجتمعاتنا، وتمارس دوراً سيّئاً في نظام علاقاتها الداخلية، وما يترتّب على ذلك من ضعف واهتراء وتدهور وغياب



الحدود الدنيا من متطلّبات الثقة وحسن الظنّ. ولعلّ المخاطر التي تثيرها هذه الأدران والأمراض، هي أخطر بكثير من تحدّيات الخارج ومؤامراته المتواصلة. وذلك لأنّ هذه التحدّيات بأهدافها وآليات عملها تحفّز الداخل على الاستعداد، وتوفّر إمكانية القيام لمواجهتها من قِبَل جميع شرائح المجتمع. أمّا أدران الداخل وأمراضه فهي تنخر في الجسم الاجتماعي نخراً، وتقوّض أسس القوّة والعزّة ببطء وهدوء، ممّا يؤدّي إلى تأثيرها العظيم دون انتباه الكثير من الناس والمعنيين. ويقول تبارك وتعالى: **﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ أَبَداً وَزُيِّنَ ذَلِكَ فِي قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْماً بُوراً﴾** [الفتح:١٢]. فالنتيجة التي تؤكّدها الآية الكريمة، وهي البوار والتردّي، مرتبطة بشكل مباشر بالمقدّمة التي تحدّثت عنها الآية.. أي إنّ ظنّ السوء يقود إلى البوار والخسران. وذلك لأنّ هذا الظنّ يفتّت العلاقات الداخلية وينخر في نظام المجتمع، ممّا يؤدّي في المحصّلة الأخيرة إلى غياب كلّ أسباب القوّة في المجتمع ممّا يُفضي إلى البوار والتردّي.

لذلك ينبغي لنا أن نفحص واقعنا الاجتماعي باستمرار، ونعمل على طرد كلّ القضايا والمشاكل التي تساهم في ضعفنا وتدهورنا وخسراننا سواء إلى معارك التنمية والبناء أو معارك إفشال مخطّطات الأعداء.

وإنّ المنطقة وعلى ضوء تطوّرات الحرب الأميركية والبريطانية على العراق، تعيش مرحلة حرجة، ممّا يتطلّب من الجميع الانتباه والتعامل مع ما يجري بروح عالية من المسؤولية. ونحن وَفْق هذا المنظور ينبغي أن نتعامل مع مشكلاتنا الداخلية، التي تساهم بشكلٍ أو بآخر في تضعيف المجتمع، وإدخاله في معاركَ جزئيةٍ وهامشية، لا تُفضي إلاّ إلى المزيد من تراجع موقعنا على الصعد كافّة.

ولعلّ من أهم القضايا التي ينبغي أن نعمل على علاجها بشكل سريع، هي



تلـك القضايـا التـي تثيرها عقليـة التعصّب الأعمى، ومـا تثيرها هـذه العقلية من أحقـاد وضغائـنَ تربك سـاحات العـرب والمسـلمين الداخلية، وتفتـح جروحاً وحروباً وفِتَناً، تهدّد الجميع بالاندثار والضياع.

وإنّنا كعرب ومسـلمين، لا نسـتطيع أن نواجه أعداء الأُمّة وتحدّياتها الكبرى، إلاّ بتنقيـة أجوائنـا وأوضاعنـا من تلـك الأمـراض والأدران، التي تربـك أحوالنا الداخليـة، وتسـعى نحـو تفتيتنا وتشـتيتنا تحت عناويـن ومسـمّيات مختلفة. إنّ وحدتنـا الوطنية والعربية والإسـلامية، تقتضي منّا جميعاً نبـذَ التعصّب ومحاربة ثقافـة الحقد والضغينـة والكراهية، وذلـك لأنّ هذه الثقافة بتأثيراتهـا ومتوالياتها النفسية والسلوكية، هي التي تدخلنا في نفق الضياع والتردّي. إنّنا أحوج ما نكون اليوم، إلى تعزيز وحدتنا الوطنية، وتمتين جبهتنا الداخلية..

ولا يتمّ كلّ هذا إلاّ بطرد تلك الثقافة، التي تربّي الإنسان على الحقد والكراهية والفـرز بين أبناء الوطـن والمجتمع الواحد.. لا يمكن أن تنموَ حقائق الوحدة في أيّ مجتمـع مـع ثقافـة التعصّب والكراهيـة، وذلك لأنّ هذه الأخيـرة تقوّض كلّ أُسس التوافق وأسباب الوحدة وضرورات الالتحام والائتلاف.

لذلـك فإنّ عمق وحدتنا كعرب ومسـلمين، مرهون إلى حـدٍّ بعيد على قدرتنا في تأسـيس ثقافة اجتماعية جديدة قِوامُها التسـامح واحترام الاختلاف والالتزام بمقتضيات حقوق الإنسان.

وإنّ إيماننـا العميـق بأفكارنـا وتصوّراتنـا إلى الأمـور والقضايـا، ينبغي أن لا يدفعنا إلى تبنّي خيارات قسـرية وعُنفية في التعامل مع الآخرين. فالقسـر لا يقود إلـى الإقنـاع والالتزام، والعنف يزيد مـن ابتعاد الناس عن قناعاتنـا وأفكارنا. فلا يكفـي أن تكون أفكار الإنسـان صحيحة أو أهدافه نبيلـة، وإنّما من الضروري أن يتبنّى أسـاليب ووسائل منسجمة ونبل الأهداف ومتناغمة وإنسانية الإنسان. وفي



الكثيـر من الأحيان، الذي يقود الإنسـان إلى الالتزام بفكرة مـا أو عقيدةٍ ما، ليس أهدافها وغاياتها، وإنّما طبيعة الأسـاليب والوسـائل المسـتخدمة للتعريف بتلك الفكرة والعقيدة. لذلك يقول تبارك وتعالى: ﴿**وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ**﴾ [فصلت: ٣٤].

فالسـلوك الإيجابـي والممارسـة الحسـنة المنضبطـة بضوابـط الأخلاق وحسـن التعامل مع الآخر، هو الذي يقود إلى الإقناع والالتزام.. أمّا ممارسـة العنف والقسر، فـلا يقـود إلاّ إلى المزيد من التفلُّـت من هذه الأفكار والقناعـات والأهداف.. لذلك نجـد أنّ التوجيهـات الإسـلامية، تؤكّد على ضـرورة الرحمة والرفق فـي التعامل مع الآخريـن. وهـذه القيم والصفـات هي القـادرة وَحْدَها علـى نقل الإنسـان من موقع الأخوّة والصحبة، ومن موقع الاتّهام وسـوء الظنّ إلى موقع الاحترام وحُسْـنِ الظنّ. لذلـك جـاء في الحديث الشـريف «**إنّ الرِّفق لم يوضع في شـيء إلاّ زانه، ولا نُزِعَ من شيء إلاّ شانه، وإنّ الله رفيق يحبّ الرِّفق ويعطي على الرِّفق ما لا يعطي على العنف**»[1] فالباري عزّ وجلّ يبغض العنف في العلاقات الإنسـانية، كما أنّ تأثيرات هذا السـلوك وهذه الممارسة وخيمة على استقرار المجتمع وأمنه.

فالعصبيّة بمتوالياتهـا المتعدّدة، والكراهية بما تنتجه من أعمال ومواقف تُجَاه الآخر، ساهمت في هزيمتنا وتأخُّرنا. وذلك لأنّنا أصبحنا نعاني دائماً من أمراضنا وأدرانـا الداخليـة، ولا نمتلـك القدرة الكافية مـن جرّاء ذلك للخـروج من هذه الشرنقة التي بناها أهل التعصّب لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

فحينمـا تُهتَـك الحرمـات وتـزداد الافتـراءات والأراجيـف، يدخـل الواقـع الاجتماعـي فـي أتون المعارك العبثية، التي لا تزيـده إلاّ ضياعاً وبُعداً عن صناعة المنجز الحضاري أو الدفاع عن قضاياه الجوهرية.

---

(١) رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة برقم (٢٥٩٣).



لذلـك فإنّنا نرى أنّ ثقافـة الكراهية والتعصّب في العالَم العربي والإسـلامي، سـاهمت في إرباك نظـام الأولويات، كما أنّها خلطـت الأوراق وجعلت الجميع بشـكل أو بآخـرَ خاضعاً لتداعياتهـا. ولعلّنا نقتـرب من الحقيقة، حيـن القول إنّ العلاقـة جـدّ قصيـرة بين هـذا الانشـغال والخضـوع والمحـاولات التـي تبذلها الولايات المتحدة الأميركية للهيمنة على العالَمين العربي والإسـلامي والسيطرة على مقدّراتهما وثرواتهما. لهذا فإنّنا نرى في هذه الثقافة بكلّ وسائطها ومنتجاتها من الثقوب الأساسية في وعينا الاجتماعي، والتي تساهم في زيادة وتيرة تراجعنا واندحارنا. لذلك ينبغي أن يعمل الجميع لسدّ هذه الثغرات والثقوب، حتّى يتوفّر الوعـي الاجتماعـي القـادر على صيانـة الوحدة الوطنيـة والمتّجه بقـوّة وحكمة صوب خلق موجبات التطوّر والتقدّم.

فالقلـوب المظلمـة بالحقـد والكراهيـة، لا يمكنهـا أن تُضـيء قلب أحـد، وذلك لأنّ تراكم الضغينة يَحُول دون اكتشـاف الطريق المناسـب والسـليم لممارسة الهداية والدعوة.. لذلك جاء في المأثور: «**إحصدِ الشرَّ مِنْ صدْرِ غيرِك بقلعِهِ مِنْ صدرِك**»(1).

وعليه فإنّ خلق الوعي الاجتماعي الجديد، بحاجة إلى الأمور التالية:

لا ريب أنّ بناء الوعي الاجتماعي الجديد، وإحداث قطيعة حقيقية على المستويين المعرفي والسـلوكي مع ثقافة التعصّب والكراهية، بحاجة إلى عملٍ متراكم يتّجه إلى بنـاء حقائـق مجتمعية، تُعلي من شـأن التسـامح والحـوار. وهذا يتطلّـب من الجميع آحاداً وجماعاتٍ ممارسـةَ مسـؤوليةِ تطوير الأداء والسـلوك الاجتماعي المستند إلى قيم التواصل والمناقبيات الأخلاقية ومساواة الذات بالآخر.

فالوعـي الاجتماعـي الجديد، لا يُبنى صدفة أو من خلال جهد شـريحة أو فئة من المجتمع، وإنّما يُبنى من خلال جهود وسـعي الجميع، كلّ من موقعه، ينبغي

(1) الشيخ المجلسي، بحار الأنوار، ج72، ص212، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1983م.



أن يمارس دوره ووظيفته في القطع مع ثقافة التعصّب وموجباتها الخاصة والعامة وإرساء معالم ثقافة وعي جديد تنسجم ومقتضيات الأخوة الدينية والوطنية.

إنّنا ومن مختلف مواقعنا بحاجة إلى أن نتخلّص من الأَنَفَةِ والحميّة والإحساس المرَضي بالذات. وذلك لأنّ هذه العناصر تختزن الكثير من الآثار والأمراض التي تؤثّر على طبيعة ومفهوم الاستقرار في المجتمع. فالشعور بخيريّتك من الآخر يقود إلى التكبّر وممارسة الظلم تُجاهه. لذلك فإنّ المطلوب أن يكون الإنسان واقعياً وموضوعياً في نظرته إلى نفسه وإلى الآخرين، فيدرس ما عنده من خصائصَ وما عند الآخرين من خصائصَ، حتّى يعرف حجمه أمام الآخر، ويعرف حجم الآخر أمامه.

فمن خلال النظرة الموضوعية والعادلة للذات والآخر، يكتشف الإنسان أبعاده الإنسانية العميقة التي تدفعه للمزيد من التواصل ونسج العلاقات الطيّبة والأخوية مع الآخرين.

لذلك نجد أنّ القرآن الحكيم، يؤكّد على حقيقة أنّ الباري عزّ وجلّ أنزل على المؤمنين سكينته، التي تنعكس في حياته الخاصة والعامة طمأنينة وهدوء النفس وملازمة التقوى في السرّ والعلن. إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿**إِذْ جَعَلَ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كلمَةَ التَّقْوَى وَكَانُوا أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا وَكَانَ اللَّهُ بِكلِّ شَيْءٍ عَلِيماً**﴾ [الفتح:٢٦]. فالإنسان بما يختزن من سكينة الإيمان ومقتضيات التقوى، يساهم مساهمة رئيسية في إرساء وعيٍ اجتماعيٍّ جديد، ينبذ التعصّب وكلّ أشكال الحميّة الجاهلية، ويعمل على نسجٍ علاقات عميقة مع الآخر على قاعدة الاعتراف والمساواة.

فتَعَالَوا أيّها الأحبّة ومن مختلف مواقعنا، نتدرّب على ممارسة الفضيلة بكلّ



تجلّياتهـا ومقتضياتهـا مع المختلفين معنا، وأن نزيل مـن قلوبنا كلّ الأغلال التي تحـول دون الحـوار والانفتـاح والتواصل مـع الآخرين. فالاختلاف فـي الدائرة الوطنيـة والإسـلامية لا يقـود إلـى الخصوصية بل إلـى الحوار والفهـم المتبادل والتلاقي حتّى تتبلور الرؤية ويزول الغبش وتزداد أسباب الألفة والمحبّة.

## المحور الثاني ـ الاختلاف والتعايش السلمي

ثمّـة حقيقـة إنسـانية ثابتـة، ينبغـي الاسـتناد إليها فـي عملية تطويـر العلاقات الاجتماعية والإنسـانية، وتجاوز كلّ الإحن والأحقاد والضغائن التي تحدث بين بنـي الإنسـان من جـرّاء تباين وجهات نظرهـم أو تناقض مصالحهـم أو اختلاف مشـاربهم الأيديولوجية أو ما أشـبه، وهي أنّ الاختلاف بين البشـر من النواميس الكونية والاجتماعية، التي لا يمكن نفيها أو التغاضي عنها. وسـيبقى سُـنّة ماضية فـي حياة البشـر.. إذ يقول تعالـى: ﴿... **وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ*إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ**...﴾ [هود:١١٨ـ ١١٩]. ولكنّ هذا الاختلاف الإنسـاني، ليس مَدْعـاة للتنابـذ والنزاعات والحـروب والصراعـات المفتوحة، وإنّمـا هو مدعاة للتفاعـل الإيجابـي والبناء والتعـاون، وذلـك لأنّ هذا الاختـلاف ليس اختلاف أفضليّـة قوميـة أو عرقية أو قبلية أو إثنية أو ما أشـبه، بل هـو اختلاف غائي، جعل البـاري عـزّ وجـلّ غايته أن يكون سـبباً للتبـادل والتداخـل والتشـارك والتعايش والتعارف، وللجدل الذي يقوم عليه نظام الحياة، لذلك نجد أنّ الدين الإسلامي، يقـف موقفـاً مضادّاً من كلّ حـالات التفضيل الترابي بين بني الإنسـان. فلا فضل لعـرقٍ علـى آخر، أو لنِحلةٍ على أخرى، أو لون على لون، وإنّما هم جميعاً سـواء ويبقـى معيار التفاضل معياراً كسـبياً بصرف النظر عـن الأصل والمنبت، إذ يقول تبـارك وتعالـى: ﴿**إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنـدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾.. فالتفاضل بين البشـر لا يكون إلاّ فـي الأمـور الكَسـبية، حيث إنّ الله تعالـى وفّر لجميع الخلـق كلّ الإمكانات



والقدرات، والتباين يبدأ ويتّضح من جرّاء حجم الاستفادة من هذه القدرات بين البشر، فالاختلاف بين البشر، لا يؤسّس لأيّ عملية تفاضلية، استناداً على عِرق أو لون أو ما أشبه، وإنّما يقود للتداول والتبادل والتعاون والتعارف، حتّى يستطيع البشر الاستفادة من بعضهم البعض على مختلف المستويات والمجالات.

ولكي تتمّ هذه الاستفادة على أكمل وجه، من الضروري التعامل مع الآخرين ـ مهما كانت أصولهم أو ألوانهم أو قناعاتهم ـ على قاعدة المساواة والاشتراك في الآدمية والإنسانية، فلا نمارس عملية الإقصاء والتهميش والنبذ، ولا نتنصّل من موجبات المشترك الإنساني.

وعليه، فإنّ الاختلاف الذي هو لازمة من لوازم الإنسان، وسُنّة كونيّة واجتماعية، ليس مدعاة للشقاق والنزاع والاحتراب، وإنّما هو يؤسّس للتعايش والتعاون، ولقد أوجد الدين الإسلامي جملة من المبادئ التي تؤسّس لحالة التعايش الاجتماعي والإنساني، وأهم مبادئ التعايش الآتي:

التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل، وتعميق عوامل الوئام الاجتماعي.. ولعلّنا لا نبالغ حين القول، بأنّ الحوار بين البشر هو الوسيلة المُثلى للتعارف وإضاءة النقاط المظلمة في العلاقات بين البشر، لذلك أكّد القرآن الحكيم على هذه القيمة، واعتبر أنّ التعدُّد والاختلاف الموجود بين البشر، ليس من أجل الاستعلاء والانزواء، وإنّما هو من أجل التعارف وكسر حواجز الجهل المتبادل وصولاً إلى تعميق عوامل أواصر التفكير الحرّ والسليم.. قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**﴾ [الحجرات:١٣].

ويشير الدكتور طه جابر العلواني إلى أهمية مبدأ التعارف في عملية التعايش والاستقرار بقوله: إنّ المسلمين لا يقبلون مبدأ احترام خصوصيّات الآخرين



فحسـب، بـل إنّهم يطالبـون أنفسـهم والآخريـن بالوقوف مـع الدّاعيـن لحماية الخصوصيات، خصوصيات الشـعوب على تنوّعها، من لغات، وتاريخ، وآداب، وثقافات لكن لا من أجل تحويلها إلى ما يشبه العوازل الخرسانية بين البشر، وبين الأُمم، بل من أجل مسـاعدة البشـر، كلّ البشر، على إدراك إنسـانيّتهم المشتركة، ونسـبيّتهم، وإيجـاد حالة التعـارف المؤدّية إلى التآلف، الذي يقـود إلى التعاون، على تعزيز ما عُرِف في الإسلام بالمعروف، وأضعاف ما عُرف فيه أيضاً بالمنكر. والمعـروف ما تعرفه البشـرية، ويمكن أن تتعارف عليه جميعـاً، وتتبنّاه، والمنكر مـا تُنكـره الفطرة، وترفضـه طبيعتُها، ولا يمكـن للناس أن يجتمعـوا عليه، أو أن يقيمـوا بنيـان حياتهم على جُرُفٍ هارٍ، أو على أُسُسـه المهتـزّة، فالاختلاف ليس سبباً للجفاء والتباعد، والتباين في وجهات النظر، لا يُلغي الجوامع المشتركة بين بني الإنسـان، وتعدُّد الاجتهادات ليس مدعاة للنبذ والنفي، وإنّما كلّ هذا يؤسّس للانخراط في مشروع التعارف والفهم المتبادل، حتّى نشترك جميعاً في بناء حياتنا على أُسس العدالة والتعاون على البرّ والتقوى.. فالله خلقنا من نفس واحدة مهما اختلفـت أحوالنا وألواننا وأفكارنا، وهذا بطبيعـة الحال يقتضي منّا جميعاً العمل على إرسـاء معالِم التعارف المباشر على بعضنا البعض، ونبذ كلّ أشكال القطيعة والجفـاء والتباعـد.. إذ يقول تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُـواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْـسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَـقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَـاء**﴾ [النسـاء:١]. فنحن جميعاً أسـرة واحدة ممتدّة، لذلك علينا توطيد أواصر هذه الوحدة بالمزيد من التعارف والتواصل، فالدين الإسـلامي يُرسي مبدأ التعارف المفتوح على كلّ المبادرات والابتكارات لإنجاز مفهوم التعايش والاستقرار الاجتماعي. إذ إنّه لا يمكننـا أن نحقّق مفهوم التعايش السـلمي بدون التعـارف، فهذا المنهج هو الذي يُزيل الالتباسات، وينجز الأُسس النفسية والسلوكية للحوار والتواصل والتعاون.

**التعـاون**، إذ إنّنـا مطالَبون أن نوصل مفهـوم التعارف بيننا إلى مسـتوى متقدّم



يؤهّلنا نفسياً وعملياً للتعاون، حيث إنّنا كمجتمعات، لا يمكن أن نثبت مفهوم التعايش السلمي بدون تطوير مستوى التداخل والتعاون بين مكوّنات الأُمّة والمجتمع والوطن.

إذ إنّ وحدة المجتمعات، بحاجة إلى تشابك مصالح مكوّناتها، وتعاون أُطرها ومؤسساتها في سياق تعميق هذا الخيار، وتجذير مشروع التعايش السلمي.

ولا ريب أنّ إطلاق العنان للنفس، لاتّهام الآخرين وتحميلهم ما لم يقولوه أو يؤمنوا به، يُعدّ أحد الأسباب الجوهرية التي تَحُول دون التعاون على البرّ والتقوى بين مكوّنات الأُمّة والوطن.

فالتعاون بحاجة إلى صفات نفسية وسلوكية متبادلة قِوامها الرحمة وحُسْنُ الظنّ والثقة والتسامح وقبول الرأي المخالِف، حيث إنّ هذه الصفات، تخلق مُناخاً اجتماعياً مؤاتياً إلى التعاون والتعاضد والتضامن، فليس من المعقول، أنّنا على المستوى النظري ننتمي إلى شرعة التيسير والرحمة، ولكنّنا على المستوى الواقعي نُسرِف في التشدُّد والغلُّو والتطرّف.

وإذا توفرت في بعض حُقبنا التاريخية بعض مظاهر الإسراف المذكورة، نحن بحاجة إلى تجاوزها معرفياً وفلسفياً واجتماعياً، ونعمل معاً على تنقية واقعنا بكلّ روافده من عوامل الغلُّو وأسباب التشدُّد التي لا تنسجم ومقتضيات سماحة الإسلام ورحمته.

من هنا فإنّ التعاون يقتضي التمسّك بحريّة الرأي ونفي الإكراه والاضطهاد، وتوفير كلّ مستلزمات البحث والحوار الحرّ والموضوعي، وذلك لأنّ الإكراه بكلّ صنوفه وأشكاله، يخلق واقعاً نفسياً واجتماعياً يَحُول دون التعاون، حيث ستسود حالات الخوف وغياب الثقة المتبادلة وازدياد وتيرة الهواجس المجهضة لكلّ فعل وممارسة تضامنية، وتعاونية.



**العدل**، وذلك لأنّ تجاوز حقوق الآخرين، والتعدّي على خصوصيّاتهم، يُفضي إلى غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا تعايش سلمي بدون استقرار، ولا استقرار بدون عدل، بحيث يُعطى كلُّ ذي حقّ حقّه، لذلك فإنّ من المبادئ الأساسية للتعايش السلمي، هو ترسيخ مبدأ العدالة في الواقع الاجتماعي بحيث يسود هذا المبدأ الذي هو أساس الاستقرار في العلاقات الاجتماعية وأنماط التواصل بين مختلف شرائح وفئات المجتمع، والعدالة كقيمة كبرى، لا يمكن أن تسود في أيّ مجتمع، إلاّ إذا عمل كلّ فرد على تزكية نفسه وممارسة دوره وتحمّل مسؤوليّته وعمل على تطوير وتنمية واقعه، وذلك لأنّ الجذر النفسي للعدالة، هو خلوّ النفس من الأحقاد الناتجة عن الحسد والكراهية والقسوة، ومن خلوّها من المطامع الناتجة من حبّ الدنيا والحرص عليها والإغراق في الشهوات، فيكون العدل نتاج المحبّة والرحمة واحترام الآخرين والثقة بهم وبإمكاناتهم وكسبهم، لذلك نجد أنّ الذِّكر الحكيم يأمرنا بممارسة العدالة في كلّ دوائرنا، إذ يقول تبارك وتعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ كُونُواْ قَوَّامِينَ لِلّهِ شُهَدَاء بِالْقِسْطِ وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلاَّ تَعْدِلُواْ اعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ**﴾ [المائدة:٨].

فإذا كنّا جميعاً نروم الاستقرار، ونتطلّع إلى التعايش السلمي، فلا بدّ أن نعمل على توطيد أركان العدل في الواقع الاجتماعي.

لأنّ العدل في كلّ مجالات الحياة، هو بوابة الاستقرار، ومبدأ وجوهر التعايش السلمي، وعليه، فإنّ الاختلاف بكلّ مستوياته، ينبغي أن لا يقودنا إلى النِّزاع والشِّقاق، بل إلى التبادل والتداول والاحترام المتبادل.

ولكي تتحوّل حالة التعايش بين مكوّنات المجتمع وفئاته المتعدّدة، إلى حقيقة راسخة وثابتة، نحن بحاجة إلى الالتزام بهذا الثالوث القيمي (التعارف، التعاون،



العدالة) فهي مبادئ التعايش الراسخ، وبها نتمكّن من حماية وحدتنا ومكاسبنا، والعمل على تنمية واقعنا في كلّ الحقول والمجالات.

## المحور الثالث ـ حقّ العيش المشترك

عديدة هي الأسئلة الكبرى، التي تتطلّب رؤية وإجابة حقيقية عليها. وذلك لأنّ وجود الأسئلة الملحّة في حياة الإنسان، دون توفّر إمكانية بلورة رؤية واضحة وإجابة صريحة عليها، يزيد من غبش الرؤية، ويُدخِل المرءَ في متاهات ودهاليز التردُّد والضياع. لذلك فنحن بحاجة ماسّة باستمرار إلى الإجابة على أسئلة راهننا، والبحث في صياغة رؤية متكاملة عن تحدّيات واقعنا، وسبل الخروج من مأزق وأزمات الحاضر.

ولعلّ من أهم هذه الأسئلة المطروحة اليوم: هل يمكن أن يعيش الإنسان حياة مشتركة وسليمة مع الآخر بغضّ النظر عن هُويّته ونقاط التمايز العديدة بينهما. فلا يمكن على الصعيد الواقعي أن تكون هويّات البشر واحدة أو رؤيتهم للأمور والقضايا متطابقة. إذ إنّ الاختلاف في الهُوية والرؤية والنظرة إلى الأشياء من نواميس الحياة. ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن نتصوّر الحياة من دون هذه الاختلافات والتمايزات والتنوّعات. ولكن في الوقت نفسه، لا يمكن للإنسان أن يعيش وَحْدَه، منعزلاً عن الآخرين، ومنكفئاً عن المغايرين. فالتعايش مع الآخرين أضحى اليوم ضرورة، ولا فكاك منها. لذلك كيف يمكن صياغة حياتنا الاجتماعية والعامة وَفْق هاتين الحاجتين: حاجة الاختلاف والتمايز على صعيد الهُوية ونظام المعنى والتفكير. وحاجة التعايش المشترك مع الآخر المختلف المغاير. فلا يمكن للإنسان أن يهرب من حقائق واقعه وعصره، كما أنّه ليس بمقدوره أن يعيش وَحْدَه، بعيداً عن الآخرين وشؤونهم المختلفة. فدَمْجُ الهُويّات العميقة في



حياة الإنسـان، ليس ممكناً لأنّ كلّ طرف يرى فـي هُويّته العميقة الجدارة وأهليّة الاسـتمرار والغلبة والتفوّق والتمكّن. كمـا أنّ الانحباس في هذه الهُويّات، يضرّ بحالة الوحدة والتعاون بين بني الإنسان في دوائر حياتهم المختلفة.

فمحـاولات الدمج والتذويب، لا تُفضي على الصعيد العملي، إلاّ للمزيد من التشـبّث بالخصوصيـات وكلّ ما هو مميّز للذات عن الآخر. كما أنّ مشـروعات الاستغناء عن الآخرين ليست مواتية وغير ممكنة في آن.

لهـذا، نحـن بحاجـة إلـى أن نبحث فـي صياغة أخـرى للحـلّ والمعالجة، لا تلغـي حقّ الاختلاف والتنوّع والتعدّدية، كما أنّها لا تشـرّع للانحباس والعزلة أو للفوضى والانفلاش.

ولفهم هذه الظاهرة ـ كما يعبّر جوزيف ياكوب [1] ـ وما تنبِئ به، لا بدّ من إدراك معنى الانقلاب التاريخي الذي تشـتمل عليه، فبعد حركة توحيد طويلة أدّت إلى انتصار الدولة ـ الأُمّة في القرن العشرين ـ سيكون القرن الواحد والعشرون، دون شـكّ، قرن تحطيمها، لأنّ السـعي إلى الدمج المتعارض مـع التفتيت، يدفع، من الآن فصاعداً التمايز قُدُماً أمامه.

إذاً، فهـذا المنعطـف التاريخـي الحقيقي، المترافق بشـكل متناقض مع تحرّك نحـو الكونية، يفرض تقلّباً في مفهوم الدولـة القومية، والاعتراف بإمكانية توزيع سلطة الدولة، والحكم الذاتي في إطارها، والتمايز المحلي.

ومرتكزات الصيغة التي نراها ضرورية، وقادرة في آن واحد على ضبط العلاقة بين حقّ الاختلاف وضرورات العيش المشترك، هي الأمور التالية:

---

(١) جوزيف ياكوب، ما بعد الأقلّيات ـ بديل عن تكاثر الدول، ص١٧، ترجمة حسين عمر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، بيروت ٢٠٠٤م.



## نَبْذُ المساجلات والمماحكات

لعلّنـا لا نأتي بجديد حين القـول: إنّ حوار الهُويّات مـع بعضها، مع ضرورته وأهمّيته، إلاّ أنّه لا يسـتطيع صياغة العلاقة بين حقّ الاختلاف وضرورات العيش المشـترك. لأنّ التراكـم التاريخـي، يحـوّل الحـوار إلى سـجال ومماحكة، وكلّ طـرف يحاول إثبـات صوابية رأيه وموقفـه. فتضيع في معمعة السـجال الجوامع المشتركة، وتُشحن النفوس والعقول بحقائق الخلاف والنزاع والصدام.

لذلـك فإنّنـا نـرى أنّ مِـنْ مرتكـزات صياغـة العلاقـة بين حـقّ الاختلاف وضـرورات العيـش والوحـدة، هـو الخـروج مـن شـرنقة سـجالات الهُويـة ومماحـكات الأنـا والآخـر إلـى رحـاب المواطنة بكلّ مـا تعني من مشـاركة ومسـؤولية وتجـاوز للإحـن التاريخيـة. وهـذا لا يعنـي بطبيعـة الحـال إنهاء الحـوارات العقديـة والأيديولوجيـة، وإنّما مـا نريد قوله في هـذا الصدد هو: إنّ الحـوارات العقديـة والأيديولوجيـة تؤتي ثمارها الإيجابيـة، حينما يتحقّق مُنـاخ من الفهم والتلاقي على قاعدة مشـتركة صلبة. لذلك فإنّنا نشـعر بأهمية أن تكـون حوارات المختلفين بعضهم مع بعض على قاعدة الوطن والمواطنة بعيـداً عن التمايزات والاختلافات العقدية والأيديولوجية والمذهبية. وحينما تتعمّـق حقائق الوطن وثوابت المواطنة، يكون الحوار العقدي والأيديولوجي طبيعيـاً ومثمـراً وبعيـداً عـن كلّ حـالات السـجالات العقيمـة والمماحكات التـي تزيـد الإحـن وتفاقم من سـوء الفهم والظـنّ. إنّنا نشـعر بأهميـة العيش المشـترك، وتوطيـد أُسـس التلاقـي والتعاون، ولكـنّ طريق ذلـك لا يمرّ عبر المماحكات والسـجالات العقيمة، وإنّما عبر تعزيز قِيَـم المواطنة ومتطلّبات العيش المشترك. فصخب السجالات الأيديولوجية، يضيّع كلّ فرص التفاهم والتلاقي. لذلك نحن بحاجة إلى تجاوز كلّ حالات السجال والمماحكة، من



أجل إرساء دعائم للحوار والتلاقي، لا تنطلق من التباينات الأيديولوجية، بل من الجوامع الإنسانية والعقدية والثقافية.

## صيانة حقوق الإنسان

لا يمكننا على المستوى العملي من صياغة العلاقة على نحو إيجابي بين حقّ الاختلاف وضرورات العيش المشترك، إلاّ بالإعلاء من شأن حقوق الإنسان، والعمل على صيانة هذه الحقوق، بعيداً عن التمايزات الأيديولوجية أو الاختلافات الفكرية والسياسية. فالعلاقة جدّ عميقة بين مبدأ العيش المشترك ومفهوم حقوق الإنسان، حيث إنّ حقوق الإنسان بكلّ ما تحتضن من قِيَم ومتطلّبات وحاجات، هي الحاضن الأكبر للمشروع المشترك.

لذلك من الضروري أن نعتنيَ بخلق الوعي الحقوقي، القادر على صيانة كرامة الإنسان.

ولا بدّ أن يدرك الجميع أنّ قِيَمَ الدين العليا لا يمكن أن تُشرِّع للعسف والإكراه وانتقاص حقوق الإنسان. فالدين الإسلامي بكلّ نظمه وتشريعاته، جاء من أجل تحرير الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته. لذلك فإنّ الدين هو الرافد الأول الذي نتنزع منه حقوق الإنسان الأساسية.

فبوابة العيش المشترك في كلّ الأُمم والمجتمعات، هي صيانة حقوق الإنسان وحماية كرامته وتعزيز حضوره ودوره في مشروعات التنمية والعمران.

والاختلاف في الهُوية أو الانتماء الأيديولوجي أو القناعات الفكرية والسياسية، لا يشرّع بأيّ حال من الأحوال انتهاك الحقوق. فالاختلافات ليست سبباً أو مدعَاة لنقصان الحقوق، وإنّما تبقى حقوق الإنسان مصانة وَفْق مقتضيات العدالة ومتطلّبات العيش المشترك.

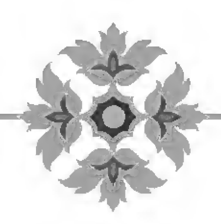


فالعيش المشترك ليس ادّعاء يُدّعى، وإنّما هو مجموعة من الحقائق والمتطلّبات تُفضي إلى صياغة الواقع الاجتماعي المتعدّد على أساس الحوار والاحترام المتبادل ونبذ ثقافة الكراهية والمفاضلة الشعورية، وتعميق ثقافة العفو وحُسنِ الظنّ والتسامح، فالعيش المشترك هو مشروع مفتوح على كلّ المبادرات والخطوات الإيجابية، التي تستهدف تنقية الفضاء الاجتماعي والثقافي من كلّ الشوائب، التي تعكّر صفو العلاقة وتَحُول دون تنميتها على الصُّعد كافة.

وإنّ طبيعة الأحداث والتطوّرات التي تجري في المنطقة، تدفعنا إلى القول: إنّ من الأهمية القصوى أن نتعامل مع حقّ العيش المشترك في داخل مجتمعاتنا، بوصفه من الحقوق المقدّسة، التي ينبغي أن نقبض على متطلّباتها، ونعمّق موجباتها، ونمنع أيّ محاولة ـ من أيّ جهة كانت ـ لخدشها أو محاربة أُسسها ولوازمها. وإنّ المرحلة بكلّ تحوّلاتها المتسارعة وتحدّياتها الشاخصة بحاجة إلى تعزيز خيار ومشروع العيش المشترك، لأنّه القاعدة الصّلبة التي تمنع اختراقنا، وتَحُول دون نجاح مشاريع الهيمنة والتفتيت.







# التسامح وقضايا تجديد المشروع الوطني

عديدة هي التطوّرات والتحوّلات التي تشهدها المنطقة، في هذه اللحظة التاريخية الهامّة والحسّاسة، والتي تثير الأسئلة والهواجس على أكثر من صعيد. وذلك لأنّ بعض هذه التطوّرات أشبه ما تكون بالانهيارات السياسية والاجتماعية الضخمة، التي تنقل بلداناً ومجتمعات من حالة لأخرى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. فما يجري اليوم في العراق من أحداث وفتن وقتل يومي لأسباب متفاوتة، هي صورة تلك الانهيارات المجتمعية التي نشير إليها.

وكأنّ المنطقة بأسرها بين خيارين: إمّا استمرار حالة الاستبداد والديكتاتورية السياسية، التي تسيطر على كلّ المقاليد والأمور، وتُلغي حركة المجتمع بكلّ عناوينه ويافطاته، أو الدخول في نفق الفوضى والفتن الطائفية والقومية وما أشبه ذلك. وهي فضاء مفتوح للقتل والتدمير والحروب المفتوحة التي تدمّر كلّ شيء في الدولة والمجتمع.

لذلك من الضروري في هذا السياق القول: إنّ خيار الاستبداد والاستئثار والاستفراد بالقرار والقدرات، هو الذي أوصل العراق إلى ما وصل إليه اليوم. فالاحتلال الأجنبي للعراق، هو نتاج ووليد حالة الديكتاتورية المُتغوّلة والسائدة



فـي العـراق على كلّ المسـتويات. لأنّ هذه الحالة سـاوت بين اسـتمرارها وبين العـراق دولـة وحريّة واسـتقلالاً. فكانـت النتيجة سـقوط الديكتاتـور، واحتلال العراق، ودخول الشـعب العراقي بكلّ فئاته وشـرائحه فـي فتن وحروب عبثيّة لا زال الشعب العراقي المظلوم يدفع ثمنها ويرزح تحت أعبائها المختلفة.

فحينما تكون المعادلة إمّا اسـتمرار المستبد والاستبداد أو الفوضى وبروز كلّ التناقضات الاجتماعية. حينذاك ندرك أنّ هذه الانهيارات لا يمكن إيقافُ زحفها، إلاّ بصياغـة معادلـة جديـدة في طبيعـة العلاقة بيـن مختلف مكوّنـات وتعبيرات المجتمع والوطن الواحد.

فكلّ القوى والمكوّنات تحمل طموحات وتطلّعات، وكلّها وبنسـب متفاوتة، بطبيعة الحال غير راضية على السائد وتتوسّل بوسائل عديدة لنيل حقوقها الواقعية أو المفترضة والوصول إلى أهدافها.

ولكـن ومـن خـلال التجـارب السياسـية والثقافيـة العديـدة والماثلـة أمامنا، نسـتطيع القـول: إنّ أوطاننا كلّهـا لا تتحمّل كلّ أهداف وغايـات وطموحات كلّ مكوّناتها وقِواها الاجتماعية والسياسـية. والعراق كنمـوذج على ذلك، لا يمكنه أن يتحمّـل طموحـات وأهـداف كلّ أبنائه ومكوّناته. وإنّ إصـرار كلّ طرف على أقصـى غاياته وأهدافه، يعني على الصعيد الفعلـي الانخراط في حروب التصفية المادّية والمعنوية، واسـتخدام القوة العارية والوحشـية في هـذا الإطار، يعني أنّ غايـات وأهـداف ومصالح مسـتخدم القـوة، لا يمكن الوصـول إليها بالوسـائل السلمية والديمقراطية، فيتوسّل بالقوّة الغاشمة، ظنّاً منه أنّ هذه الوسيلة ستوصله إلى غاياته.

ولكـن علّمتنا التجارب أنّ هذه الوسـيلة لا تُوصِـل أيّ طرف إلى أهدافه، ولا تصـون اسـتقرار أيّ بلـد ومجتمع، وإنّما علـى العكس من ذلـك تماماً، فحروب



التهجير والتصفية الطائفية والقومية، تُعمِّق التناقضات، وتَهدِم كلّ جسور التواصل والثقة، ولا تُوصِل إلى الأمن والاستقرار.

من هنا، فإنّنا وفي كلّ مجتمعاتنا وأوطاننا، بحاجة إلى بَلْوَرة خيار آخر، تشترك جميع الشرائح والفئات في إنضاجه وبلورته على الصعيد الاجتماعي والثقافي والسياسي. فأوطاننا ليست مزرعة خاصة بأحد، وإنّما هي لجميع المواطنين، بصرف النظر عن أصولهم ومعتقداتهم وأفكارهم. ومجتمعاتنا لا يمكن أن تُدار بالهيمنة المُطلَقة للون واحد على حساب بقية الألوان، أو لِطَيْف واحد على حساب بقيّة الأطياف، وإنّما تُدار بعقلية المشاركة التي تحتضن كلّ الأطياف، وتنظّم اختلافاتهم وتبايناتهم بوسائل حضارية، تصون أمن الجميع، وتحافظ على مكاسب واستقرار الجميع.

لهذا كلّه فإنّنا أحوج ما نكون في هذه اللحظة التاريخية إلى نَبْذِ ثقافة التطرُّف بكلّ اتّجاهاتها، وتعميق ثقافة التسامح ومقتضيات العيش المشترك. ولعلّنا لا نبالغ حين القول: إنّ هذه الثقافة هي أمضى الأسلحة وأقواها للحفاظ على الأمن والاستقرار.

وفي سياق العمل على بَلْوَرة خيار التسامح والاعتدال في الفضاء الاجتماعي والوطني، من الضروري التطرّق إلى العناوين الفرعية التالية:

## أولاً ـ ضدّ التطرّف

ثمّة مفارقات عديدة، يشهدها الواقع الدولي بكلّ مستوياته وحقوله.. حيث التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة، والتي أنهت الكثير من المشكلات، وألغت الفواصل الجوهرية بين الزمان والمكان، ووفّرت إمكانات نوعية للإنسان على مختلف الصُّعد. ولكن في مقابل هذا التطوُّر العلمي المذهل والمتسارع، تبرز على السطح وفي الواقع الدولي برُمّته مشكلة وأزمة التطرّف والإرهاب،



حيث عمليات القتل والتدمير على أُسس الهُوية أو الانتماء الأيديولوجي أو العِرْقي أو القومي أو ما أشبه.

حيث إنّنا نرى في هذا العالَم تطوّرات عملية يومية، وتقدّم بمتواليات هندسية، كما نشهد حركة تطرّف وتعصّب تجتاح مناطق العالَم، وتهدّد استقرار وأمن الإنسانية كلّها. حيث إنّ الكثير من الصراعات والمواجهات العسكرية والسياسية والاقتصادية، هي في أحد أبعادها من جرّاء هذه الظاهرة التي أضحت اليوم تهدّد واقع السلم والتعايش الإنساني.

لذلك فإنّنا نقف ضدّ التطرُّف الذي يمارس الإرهاب والقتل والتصفية المعنوية والمادّية ضدّ الآخرين من أيّ جهة صدر، أو تحت أيّ يافطة تمّ القيام به. فالتطرُّف والإرهاب من الجرائم الكبرى التي تتعرّض إليها اليوم العديد من الأُمم والشعوب.

وإنّ كلّ الشرائح السماوية والمواثيق الإنسانية، تقف موقفاً سلبياً من هذه الظاهرة، ولا يمكن بأيّ حال من الأحوال أن تقبل بخيار العنف والتطرّف والإرهاب لإنجاز أهدافها ونيل حقوقها. وذلك لأنّها ظاهرة ضدّ الحياة والإنسان، ولا تنسجم ومبادئ الشرائع السماوية والمواثيق الإنسانية. كما أنّها ليست علاجاً لأيّ مشكلة، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إنّ التطرُّف والإرهاب يفاقم المشكلات ويزيد من الإرباك والتدهور. لذلك فإنّنا على المستوى المبدئي والأخلاقي والسياسي، نقف ضدّ ظاهرة التطرُّف والإرهاب، وتعتبر هذه الظاهرة من المخاطر الجدّية التي تواجه راهننا، وتهدّد الكثير من منجزاتنا واستقرارنا. ودائماً التطرُّف في كِلا الاتّجاهين ـ الحبّ والبغض ـ يصادر الحقيقة، ويشرّع للإقصاء والاستبداد.. هذا تطرّف يدّعي لصاحبه من حيث يشعر أو لا يشعر أنّه الناطق الأوحد باسم القيم والدين.



فالتطـرُّف يحرم الناس المشـاركة في صنع الحقيقة والمعرفـة، ويصادر منهم الحقّ في الاختلاف.

له وَحْدَه ـ المتطرّف ـ الحقّ في أن يخالفهم، وليس لهم أيّ حقّ في إبداء رأي مخالِـف لـه. فليس من حقّ أحد ـ كما يعبّر الأسـتاذ فهمي هويدي ـ أن يقف أمام المـلأ ويقول: أنا الإسـلام! ليس من حقّ أحـد أن يتحصّن بكتـاب الله، ثمّ يعلن علينـا من ورائه أنّ من نَصَرَه وأيّده فقـد دخل في زمرة المؤمنين الصالحين، ومن خذلـه أو عارضه فقد خرج على كتاب اللـه، وصار من أعداء الله المارقين! ليس من حقّ أحد أن يزعم بأنّه يتمتّع بحصانة إسـلامية خصّته بها السـماء من دون كلّ المسلمين، فرفعته فوق كلّ الرؤوس، ونزّهته عن النقد والسؤال، وأحاطته بسياج من العصمة والقداسة.

إنّ التطرّف يؤدّي بصاحبه إلى الشدّة، وتستولي عليه روح الضيق بالمخالفين، ويسـارع إلى اتّهامهم في أفكارهم ونيّاتهم وأخذهم بالشُّـبهة وسوء الظنّ. وحين يسود التطرّف تُستباح الحقيقة، ويُزيَّف الواقع، وتُنتَهك السمعة والكرامة، ويُرجَم أصحاب الرأي المخالف.

لأنّ التطـرف فـي العلاقات الإنسـانية يجعل صاحبه منفصلاً بشـكل دائم عن الـذات ومبرِّراً لكلّ ما يصـدر عنها، منتقداً غيره متّهماً إيـاه جارحاً لكلّ ما يصدر عنه، وادّعاء اليقين والإمسـاك بالحقّ والحقيقة، لا يبرّران بأيّ حال من الأحوال، فرض قناعاتك ويقينك على الآخرين. إنّ الإنسـان لا يمتلك تُجاه يقينه وقناعاته إلاّ الدعوة لها والتبشير بها، ولكن بدون افتئات وتعسّف. فالالتزام الأيديولوجي ليس مبرّراً حقيقياً لممارسة القهر والاضطهاد والقوّة تُجاه الآخرين والمغايرين.

فالتطـرّف لا يقـود إلى نتائج إيجابية على الصعيديـن الفردي والجماعي. ولم يسـجّل لنا التاريخ تجربةً تمكّن التطرّفُ أن يوصل صاحبه إلى الغاية المنشـودة.



بـل إنّنـا نمتلك العديد مـن النماذج التاريخية المعاكسـة، حيـث إنّ التطرّف فاقم من الأزمات والمشـكلات، وأدّى إلى اسـتفحال الأوضاع سُـوءاً. فالتطرّف وإن استطاع في بعض النماذج والأماكن، أن يحقِّق بعض المكاسب المرحلية، إلاّ إنّه سرعان ما تحوّلت هذه المكاسب إلى هزيمة وانتكاسة إستراتيجيّة.

فالإصـلاح والتطويـر فـي الواقـع الاجتماعـي والإنسـاني، لا يتحقَّق عبـر العنف والتطرّف والإرهاب. بل على العكس من ذلك، حيث إنّ الإرهاب يسـاهم بشـكل أو بآخـرَ في قضم مكاسـب الراهن بدل أن يضيف لها. فلا يكفـي إذن أن نلعن التطرُّف، ونبيّـن مسـاوئه، وإنّما مـن المهم أن نُعمِّق في نفوسـنا ومحيطنـا الاجتماعي وفضائنا الثقافي أُسـس وحقائق الاعتدال والتسامح. وذلك لأنّ بعضاً من الناس الذين يلعنون التطرّف هم يمارسـونه في دوائرهم المتعدّدة، وذلك لأنّ حقائق الاعتدال والتسـامح لم تتمكّن من نفوسهم، ولم تكن جزءاً من نسيجهم الثقافي والاجتماعي.

فالمعتزلـة في التاريخ كانـوا أصحاب نظر عقلي، وقد حاولـوا إقامة معارفهم وأفكارهـم على أُسـس عقليّـة، لكنّهم حينما اسـتلموا الأمور، انقلبـوا إلى أُناس متشـدّدين متطرّفين، فسـجنوا من لم يؤمن بخلق القرآن كالإمام أحمد بن حنبل، وعذّبـوه، وعرّفوا الأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنّ مـن واجبهم قهر كافة المسـلمين بقوّة السـيف، والإكراه على الإيمان بأصول الاعتزال الخمسة، لذلك فإنّ العبرة بالممارسة والسلوك العملي الخاص والعام.

وبدون تزكية النفس وبناء حقائق الاعتدال والتسـامح، لن نتمكّن من التخلُّص من رِبقـة التطـرُّف وآثار الإرهاب، والاحترام العميق للآخر وجـوداً ورأياً، وهذا هو أحد المعايير الأساسية لعملية التخلّص من رِبقة التطرّف ومتوالياته النفسية والسلوكية.

وإذا كنـت جازماً في الإيمان بقناعاتك، فإنّ طريقك لدعوة الآخرين إليها، هو التسامح واحترام حريّات الآخرين.



وليس ممارسة الفرض والتطرّف تُجاههم، وذلك لأنّ التطرّف ينفّر الناس ويُبعدهم عن قناعاتك وأفكارك. والتسامح واحترام الآخرين، يقرّبهم إليك، ويوفّر مُنَاخاً نفسياً واجتماعياً لاكتشاف إيجابيات أفكارك وآفاقها الإنسانية.

فالتعدُّد والتنوُّع والاجتهادات المتواصلة، هو الذي يُمكّننا من إدراك عمق الأشياء، ويُخرجنا جميعاً من الرؤية النمطية والجامدة للذات والآخر.

وهنا من الضروري أن نوضح حقيقة أساسية وهي: إنّ التسامح لا يعني بأيّ حال من الأحوال التفلُّت من القيم أو الميوعة في الالتزام بمقتضياتها، وإنّما يعني أنّنا في مقام العمل والتطبيق في الحياة، نرى في رؤية الآخرين تتميماً وتعميقاً لرؤية الذات وقناعاتها. وبذلك نتجاوز حالة ادّعاء وامتلاك واحتكار الحقيقة، كما لا نمارس تُجاه الآخر أيّ عملية إقصائية. بل إنّنا نرى ذاتنا في مرآة الآخر، ولا يمكن فهم الذات بشكل عميق إلاّ من خلال فهم الآخر وإدراك أفكاره وقناعاته، وبالتالي فلا بديل أمامنا إلاّ التسامح تُجاه بعضنا البعض وتنمية أنماط التواصل والتعايش فيما بين المجموعات البشرية.

وعلى هدى هذا نقول: إنّ التطرُّف الفكري والغلُّو الأيديولوجي، يناقض في ذاته ومتوالياته حقيقة الذات والتحامها بالآخر. لذلك فإنّنا نرفض هذه المظاهر، ونعتبرها من الظواهر الشاذّة، والتي تعبّر عن خلل نظري أو واقعي أدّى إلى تبنّي هذه الخيارات العنفية والمتطرّفة، والتي لا تُفضي إلاّ إلى المزيد من الانحدار والتراجع والانهيار.

وإنّنا وحتّى ننسجم ومتطلّبات قِيَمنا، ونصل إلى تطلّعاتنا وأهدافنا المشروعة، بحاجة إلى الالتزام بمقتضيات الوسطية والاعتدال، والتي تنبذ التشدُّد والغلُّو كما لا تخضع لحالات الجهود والترهّل والكسل الفكري والاجتماعي.



فالدعـوة إلى الإسـلام، لا يمكن أن تكـون عبر إلغاء قيمة العدالة والوسـطية، وإنّما عبر الالتزام الخاص والعام بقِيَم الإسلام ومُثُلِه العليا.

والإسـلام في كلّ أحواله وأوضاعه، لم يشـرّع للإنسـان قتلَ الأبرياء والنساء والأطفـال باسـم الدين. وذلك لأنّ نفس الإنسـان مُصانـة ومعصومة، ولا يجوز التعدّي عليها تحت أيّ مبرّر كان.

لذلـك فـإنّ الخطوة الأولـى في مشـروع نقد التطـرّف وتجـاوز مخاطره، هو مواجهـة النزعـة الأحاديـة ـ الإقصائيـة، وذلـك عبـر إرسـاء معالِم حيـاة ثقافية ـ اجتماعيـة تهتمّ باكتشـاف الآخر، ومعرفـة أفكاره ومقولاته بعيداً عن المُسْـبقات الأيديولوجية والفكرية.

ولنتذكّر جميعاً، أنّ صدر الإسـلام يتّسـع لاختـلاف الآراء والاجتهادات، فلا نضيّقه بأهوائنا ونوازعنا الذاتية السـيّئة. فلا بدّ لنا أن نُدير اختلافاتنا بصفاء قلبٍ، وعفّة لسـانٍ، وحرصٍ متبادل على صَوْنِ الكرامات، وحفظ المودّات، وأن نبتعد عن قوارص الكلم وفنون التجريح والتشـهير والإسـقاط وكلّ ما يسـبّب ويؤدّي إلى شحن النفوس بالضغينة والبغضاء.

## ثانياً ـ العراق ووحدتنا الوطنية

ثمّة إشكاليات وتحدّيات كبرى يُثيرها الحدث العراقي، ويدفع بها إلى الواجهة طبيعة الأحداث الدامية التي تجري في العراق بشـكل يومي.. ولعلّ من أهم هذه الإشـكاليات والتحدّيـات، هي المرتبطة بمسـألة الوحـدة الوطنيـة.. فلماذا بعد عقود طويلة من تأسـيس الدولة الحديثة في العـراق، تهدّد هذه الأحداث وحدته وتلاحمه الداخلي.. فهل كانت وحدته هشّـة، بحيث إنّه مع أيّ حدث سياسي أو عسكري تبرز إلى الواجهة مخاطر التقسيم، وتنبري قُوىً دينيّة وسياسية واجتماعية

للتحذير من هذه المخاطر وتؤكّد على ثوابت الوحدة والتلاحم الوطني.

إنّنا اليوم بحاجة أن نتساءل وبشكل صريح لا مواربة فيه. لماذا وبعد كلّ هذه السنين، لم تترسّخ الوحدة الوطنية في الكثير من الدول والبلدان العربية والإسلامية. ولماذا يُهدَّد العراق في وحدته، وهو دولة عربية مركزية وله ثقله الاستراتيجي والتاريخي، وهو أحد أعمدة التجربة القومية في العالَم العربي في العصر الحديث.

إنّنا جميعاً معنيون بإثارة هذه الأسئلة، والبحث عن إجابات دقيقة وصريحة لهذه الأسئلة، وممارسة النقد المطلوب لكلّ التجارب السياسية، التي لم تُثبِت بشكل أو بآخر وحدتَها الوطنية، ولم تعمّق وتجذّر عوامل الائتلاف الوطني.

لا شكّ أنّ أعداء الأُمّة من مصلحتهم تفتيت مجتمعاتنا وتدمير وحدتنا الوطنية، ولكن من الخطأ المميت أن نُحمِّل أعداء الأُمّة كلّ الثغرات ونقاط الضعف في مشروع البناء الداخلي للكثير من تجاربنا ودُولنا.. لذلك، وانطلاقاً من طبيعة الأحداث والتطورات الموجودة في العراق، من الضروري أن نعتنيَ بمسائل الوحدة الوطنية، ونعمل عبر وسائل ومبادرات متعدّدة لتحصين الجبهة الداخلية لمجتمعاتنا العربية والإسلامية.

وهذا التحصين لا يعني الإصرار على تلك الأخطاء السياسية والثقافية التي كانت تُمارَس باسم الوحدة، وهي في حقيقة الأمر تُنتج كلّ أشكال وحقائق التفتُّت والتشظّي.. فمجتمعاتنا ليست واحدة في قوميّتها أو دِينها أو مذهبها، ولا يمكن أن يكون معنى الوحدة هو نفيُ بعض القوميّات أو الأديان أو المذاهب. فكيف نخلق وحدة وطنية في ظلّ هذه التعدّديات والتنوّعات.

فكلّ التعدّديات في العراق، تعتزّ بعراقها، ولها رؤيتها للوحدة الوطنية في



العـراق.. ولعـلّ من الأخطـاء الكبرى التي ارتكبـت في العراق ولسـنينَ طويلة، هـو ممارسـة القهر والاسـتبداد والقمع لتعميـم رؤية واحدة وضيّقـة للوحدة في العـراق.. ولقد رأينا جميعاً نتيجة هذه الرؤية وهـذا الخيار حيث إنّ العراق اليوم مهدَّد في وحدته وتلاحمه الوطني.. والحلّ ليس في استبداد الدولة وتغوّلها، لأنّ هذا الاسـتبداد والتغوُّل ومفاعيلهما، هو الذي يُنتج بشكل دائم الحقائقَ المضادّة للوحدة بكلّ مستوياتها.

مـن هنـا تنبع ضـرورة العمل على صَـوْغِ علاقـة ثقافية وسياسـية بين مختلف المـدارس والتعدّديّـات الفكريـة والقوميـة والمذهبيـة الموجودة فـي المجتمع والوطـن.. ولعلّنا لا نأتي بجديد حين القول: إنّ التعدُّد بكلّ مسـتوياته وأشـكاله في الوطن الواحد ينبغي أن لا يشـرّع بأيّ حال من الأحوال إلى ممارسة الطائفية أو العنصريـة ضـدّ بعضنا البعض، بحيث يكون الانتمـاء القومي أو المذهبي، هو الذي يحدِّد مستقبل الوطن.

فالممارسـات الطائفيـة أو العنصريـة في أيّ تجربـة اجتماعية، هـي التي تدقّ إسـفيناً عميقـاً في مشـروع البناء الوطنـي، حيث إنّها تسـاهم مسـاهمة كبرى في تفتيـت المجتمـع وخلق الإحـن والأحقاد بيـن أبناء الوطـن الواحـد. لذلك فإنّ فريضة الوحدة الاجتماعية والوطنية، بحاجة مُلحّة اليوم، إلى الوقوف بحزم ضدّ كلّ أشكال التمييز وبثّ الكراهية بين أبناء المجتمع الواحد.. فالكراهية لا تفضي إلى الاستقرار، بل إلى التفتُّت والتشظّي، والاصطفاء لاعتبارات آنية لا يؤدّي إلى الوحدة، بل على العكس من ذلك تماماً، حيث إنّه يهيّئ المناخ لبروز كلّ العوامل المضادّة لها.

ولا يمكـن أن نبنـيَ علاقة سـويّة بيـن أبناء الوطـن الواحد، إلاّ بنقـد ومنع كلّ أشكال التفاضل والتمييز بين أبناء هذا الوطن. وبصرف النظر عن عوامل التفاضل



وموضوعاتـه، لا يصـحّ أن نمـارس التمييز المقيت ضدّ بعضنـا البعض، لأنّ هذا التمييز هو الذي يُدخِلنا في أتون الضياع والصراع المفتوح على كلّ الاحتمالات والمخاطر.

ولعلّنـا لا نبالـغ حيـن القـول: إنّ الشـعب العراقي اليـوم، يدفع ثمن تلـك الرؤية والنظرية القومية الشوفينيّة، التي تعاملت مع تعدّدية المجتمع العراقي بعقلية الإقصاء والقمـع.. فالوحدة فـي العراق وغيرها من البلدان، لا تُصان بالنظريات الشـوفينيّة أو تصـوّرات الاصطفاء لاعتبارات ترابية، إنّما تُصان باحتـرام هذه التعدّديات، وصياغة نظام علاقـة بين مختلف التعبيرات والمكوّنات قائمة على الوحدة والحوار والتفاهم وتنمية المسـاحات المشـتركة.. والوفـاق الوطني يتطلّب دائماً العمـل على إنهاء كلّ العناصـر والمفردات الثقافيـة والدينية والإعلامية، التي تؤسّـس للكراهية، وتشـجّع على عملية التهميش على قاعدة قومية أو دينية أو مذهبية.

وعلماء المسـلمين ـ كما يعبّر عن ذلك أحدهم ـ يدركون بعمق وهم يَسْـعَوْن للتقريب بين المذاهب، أنّ المذهب في الإسـلام لم يكن في نشأته الأولى مظهراً لانقسام المسلمين وتوزّعهم، وإنّما كان تعبيراً عن حيويّة عقلية وعملية، أدّت إلى تشـعُّب الآراء ونشـوء التيارات المنهجية في استنباط الأحكام الشرعية ودلالات النصوص، على النحو الذي أغنى الإسـلام عقيدة وشـريعة، وأتاح للمسلمين أن يمارسـوا أعمق أشكال الحوار المسـتند إلى المنطق والعلم.. فسجّلوا في تاريخ الفكر الإنساني وتطوّره مأثرة الاستماع للرأي الآخر واحترامه..

لذلـك فـإنّ احتـرام هـذا التعـدُّد يعني فيمـا يعنـي حمايتَـه. لأنّه نِتـاج الحوار والبحث الوطني والمتواصل عن الحقيقة. وحينما نطالب بحماية التعدُّد والتنوُّع في الدائرة الوطنية، فإنّنا نقصد حماية تلك القيم والمبادئ التي أنتجت ثراءً فقهياً وفكرياً وعلمياً في التجربة التاريخية الإسلامية.. فلا يمكن أن نفصل ظاهرة تعدّد



المـدارس الاجتهاديّة والفقهية في تجربتنا التاريخية عـن قِيَم الحوار والاعتراف بالآخـر وجـوداً ورأياً، ووجـود المناخ الاجتماعـي المؤاتي للاجتهـاد بعيداً عن ضغوطات السياسة أو مسبقات التاريخ.

وإنّ دعوتنـا الراهنـة إلـى حماية هـذا المنجَـز التاريخي، تسـتدعي إحياء هذه القيم والمبادئ وإطلاقها على مستوى حياتنا كلّها، حتّى نتمكّن من إنجاز فرادتنا التاريخيـة والحضارية. وهـذا بطبيعة الحال، يقتضي انفتاح المذاهب الإسـلامية على بعضها في مختلف المسـتويات، وإزالـة كلّ الحواجز والعوامل التي تَحُول دون التواصل الفعّال بين مختلف المدارس الفقهية والمذهبية.

فالمواطنـة لا تقتضـي بـأيّ حال من الأحـوال أن تندثر خصوصيـات الأفراد، بـل إنّها تقتضي صياغـة منظومة قانونية وسياسـية لجميع المواطنيـن على قاعدة الاعتـراف بتلـك الخصوصيـات، والتعامـل الإيجابي والحضاري مـع متطلّبات التعـدّد والتنوّع بمختلف أشـكاله ومسـتوياته. فالتعدّد المذهبـي أو القومي ليس حالـة مضادّة للمواطَنة، بل هـو الجذر الثقافي والاجتماعي لبنـاء مُواطَنة حقيقية بعيداً عن الشـعارات الشـوفينيّة واليافطات الشـعبوية والعدمية. فاحتـرام التعدّد المذهبـي وحمايتـه القانونيـة والسياسـية، هو الذي يوجـد الشـروط المجتمعية الحقيقية لبناء مواطنة متساوية في مجتمع متعدّد مذهبياً وثقافياً.

والأحـداث في السـاحة العراقيـة، ينبغي أن لا تدفعنا إلـى الانكفاء والتمترُس الضيّـق ضمن أُطـر ويافطات خاصة. بل إنّها ـ أي الأحـداث في العراق ـ تحمّلنا مسـؤولية العمل علـى صياغة وحدتنا الوطنيـة، وتدفعنا إلى المزيـد من الانفتاح والتواصـل بيـن مختلف مكوّنـات الوطـن والمجتمع، وذلك مـن أجل تحصين وضعنا الداخلي وتصليب وحدتنا الوطنية وإفشـال كلّ المخطّطات والمؤامرات التي تستهدف وحدتنا ومُنجزَنا الوطني.



إنّنـا نؤكّد وفي ظلّ هذه الظروف الحسّاسـة، على ضـرورة الخروج من دوائر الانتمـاء الضيّقة إلى رحاب الوطن والمواطنـة.. ونعمل كلٌّ من موقعه وإمكاناته لتعزيز الوحدة الوطنية، وتجاوز كلّ ما يعكّر صفوَ الوئام الداخلي..

فالوحـدة الوطنيـة القائمة، هي مكسـب الجميـع، وعلى الجميـع أن يحافظوا عليها بالمزيد من العمل والتوافق والتفاهم والبناء.

## ثالثاً ـ تجديد المشروع الوطني

من الطبيعي القول: إنّ وحدة المجتمعات والأوطان قبل أن تكون شعاراً، هي مشروع متكامل ينبغي أن تتوفّر فيه مجموعة من الخصائص والعوامل والمبادئ، التـي تسـاهم فـي تعزيز هـذا الخيـار، ومجابهة كلِّ ما منْ شـأنه تخريب مشـروع الوحدة والألفة بين أبناء الوطن والمجتمع الواحد.

وإنّ السـماح بتصدّع هذا المشـروع أو ضرب بُنيتِه الأصلية، يُعدُّ جرماً خطيراً بحقّ الأُمة والمجتمع حاضراً ومستقبلاً.. لهذا، فإنّ الوحدة الاجتماعية والوطنية وضروراتهمـا ومتطلّباتهمـا ينبغـي أن تتصـدّر الأولويـات والهمـوم.. وبوصف الوحدة مشروعاً ينبغي تعزيزه وحمايته، هو بحاجة إلى آليات مُتقَنة وأدوات فاعلة وإجراءات تفصيلية متواصلة. كما أنّه بحاجة إلى مراجعات فكرية وأيديولوجية، تُزيل من الأنظمة المعرفية ما يَحُول دون تعزيز هذا المشروع.

فاليـوم، كلّ بلدان المنطقة مهدَّدة في وحدتها الداخلية والوطنية، حيث تواجه تحدّيـات ومخاطـر تسـتهدف كيانهـا ووحدتهـا.. ولا يمكننـا أمام هـذا الزحف التقسيمي الذي يتغذّى من عوامل وروافد عديدة، أن نبقى مكتوفي الأيدي، وإنّما نحـن بحاجة إلـى منظومة مواجَهـة تمكّننا مـن إحباط هذه المخطّطـات وصيانة وحدتنا الداخلية بالمزيد من التلاحم والانسجام.



فالإرادات السياسية التي تستهدف بشكل أو بآخر التفتيت والتشظّي، لا يمكن مواجهتها بالخُطب البلاغيـة والرغبات المفتوحة التي لا تسـتند إلى إرادة وفعل متواصلَين.

إنّ هـذه الإرادات بـكلّ أدواتهـا وآليات عملهـا، بحاجة إلى إرادة سياسـية داخلية تعقـد العـزم على الصمود والحماية وتعمل على سـدّ الثغرات وبناء الحياة السياسـية والثقافيـة فـي هـذه المنطقة على أُسـس جديدة، تُنهـي عقود الفجـوة والانفصال بين السلطة والمجتمع، وتعمل على توفير البيئة المناسبة والحاضنة لمشاركة جميع قوى وتعبيرات المجتمع في الحياة العامة. وَحْدَها الحياة السياسـية الجديدة، التي تتجاوز حالات الاسـتئثار والاسـتفراد، هي القادرة على إحباط مخطّطات التفتيت والتشظّي ومواجهـة المخاطـر والتحدّيات التي تسـتهدف وحدتنا واسـتقرارنا الداخلي.. لهذا كلّه فإنّنا نشـعر اليوم بأهمية تجديد مشـروع الوحدة الداخليـة والوطنية في كلّ بلدان المنطقـة، التجديـد الذي يحمي المكاسـب ويواجـه الثغرات. التجديـد الذي يقبض على حقيقة الوحدة دون أن يُضحّي بالمؤسسات الثقافية والاجتماعية. التجديد الذي يُعيد صياغة واقعه الداخلي كوسيلة حضارية لمواجهة كلّ التحدّيات والمخاطر.

فالتحوّلات المتسـارعة والتـي تجري على أكثر من صعيد ومسـتوى، تفرض علـى الجميع أهمية تجديد مشـروع وحدتنـا الوطنية، التجديد الـذي يُزيل نقاط القصـور ويعالـج الثغـرات ويفتـح المجـال القانوني والسياسـي والثقافـي لكلّ التعبيرات والمكوّنات للمشاركة بفعالية في البناء وصيانة المكاسب.. إنّ الوحدة كما الاسـتقرار حقائق ووجود يصنعه المجتمع بأفراده وجماعاته وتعبيراته، وكلٌّ مِـنْ هؤلاء بحاجـة إلى حماية قانونيـة وثقافية للقيـام بدوره على هـذا الصعيد.. وبذلـك يعتمد وجـود الاسـتقرار وصلابة الوحـدة الداخلية علـى العلاقات بين الأفراد والتعبيرات المتنوّعة التي يتشكّل منها المجتمع.



من هنا، فإنّ تجديد المشروع الوطني يقتضي إعادة صياغة العلاقة بين مكوّنات المجتمع والوطن الواحد على أُسس العدالة والمساواة واحترام الخصوصيّات الثقافية لكلّ مكوّن وتعبير اجتماعي. فالوحدة ليست فرضاً وقهراً بل هي تعبير عميق عن مشاركة الجميع في صنع الحقائق والمنجز الوطني.. وكلّ الوحدات التي بُنيَت بالقهر وتغييب إرادة المجتمع بكلّ تنوّعاته، كان مآلها الفشل والتشظّي.

لذلك فإنّ تجديد المشروع الوطني يبدأ بإعادة صياغة الوعي الوطني تُجاه ذاته ووحدته.. فالوعي الذي ينبذ التعدّدية ويحارب التنوّع ويتوجَّس خيفة من الاختلاف، لا يخلق وحدةً صلبة في المجتمع الواحد.. لأنّه وعي يشرّع للقهر والتغييب والعمل بعيداً عن إرادة المجتمع وطموحاته وحقائقه.

أمّا الوعي الذي يتشكّل من خلال الحوار والتبادل المعرفي والاحترام المتبادل بين كلّ المكوّنات، فإنّه قادر على نَحْتِ ونسج علاقة جديدة بين مكوّنات المجتمع والوطن.. هذه العلاقة التي تدفع بجميع التعبيرات للمساهمة الفعّالة في بناء الوحدة وصيانة المنجز والمكاسب.

فالوحدة الصلبة والحقيقية هي ناتج مجموع إرادة الجميع وكفاحهم وسعيهم المتواصل لبناء واقعهم ومستقبلهم.. فالوحدة ليست مقولةً مُفرَغة من مضمونها الإنساني والحضاري، بل هي عنوان لتآخي وتكاتف وتفاعل كلّ التعدّديات والتنوّعات الموجودة في المجتمع والوطن.. فالوحدة في المجتمع والوطن، لا تُبنى بسياسات التغييب والإقصاء والتهميش، بل بإفساح المجال لكلّ المكوّنات للمساهمة في الشأن العام.

وسرطان الإرهاب الذي يجتاح المعمورة اليوم، لا يُواجَه إلاّ بالمزيد من التلاحم والتآخي والتفاهم بين مختلف المكوّنات الاجتماعية والثقافية.



فاللحظة الراهنة حسّاسة وخطيرة، وتتطلّب منّا جميعاً العمل على إنهاء ثغرات واقعنا وترميم علاقاتنا الداخلية وصولاً إلى مستوىً من العلاقات الداخلية القائمة على مبادئ العدالة والاحترام المتبادل.

وعليه، فإنّ تجديد المشروع الوطني في هذه اللّحظة التاريخية الهامة، يقتضي الالتزام بالعناصر التالية:

تجديد الوعي الوطني بحيث لا يكون المختلَف موضوعاً للنبذ والكراهية والعداء، بل هو فضاء للحوار والتفاهم والاحترام. كما أنّ العلاقات الداخلية بين مكوّنات المجتمع، بحاجة أن تقوم على أُسس المعرفة المتبادلة التي تقود إلى توسيع المشتركات وضبط الاختلافات في حدود لا تضرّ بمفهوم الاستقرار والسِّلم الاجتماعي.. لذلك كلّه، فإنّ الخطوة الأولى في مشروع التجديد الوطني، هو في تجديد رؤيتنا جميعاً لذواتنا ولمكوّنات الوطن الثقافية والاجتماعية، بحيث تقودنا هذه الرؤية إلى المزيد من التعارف والتواصل ونسج العلاقات والتعاون على قاعدة التفاهم والاحترام المتبادل.

إنّ الوحدات الداخلية والوطنية في كلّ دول المنطقة، لا تُبنى بسياسات القمع والإقصاء ونهج التغييب وإفناء أو محاصرة الحقائق الثقافية والاجتماعية. بل على العكس من ذلك تماماً.. إذ إنّ الوحدة لا تُبنى إلاّ بصيانة حقائق التعدّدية في المجتمع.. ومن يبحث عن الوحدة بعيداً عن مقتضيات احترام التعدّدية والتنوّع الموجود في المجتمع، فإنّه لن يحصد إلاّ المزيد من التفتّت والتشظّي الكامن والصريح.. لذلك فإنّ تجديد المشروع الوطني، يقتضي العمل على تعزيز وبناء الوحدة الداخلية لكلّ مجتمعاتنا على قاعدة احترام التعدّدية وإفساح المجال القانوني لكلّ المكوّنات للتعبير عن ذاتها وثقافتها ومساهمتها في الحياة العامة.

فطريق الوحدة هو تعزيز خيار الحريّة والديمقراطية في المجتمع.. ولا يمكن



بنـاء حقائـق وحدوية صلبـة ومتينة بعيـداً عن الحريّـة وصيانة حقوق الإنسـان.. فالتنكيل بحقائق المجتمع العميقة، لا يُفضي إلى اسـتقرار ووحدة، بل إلى انهيار في أُسـس الاستقرار وعوامل الائتلاف والوحدة. من هنا، وفي ظلّ هذه الظروف والتطوّرات الخطيرة، نتطلّع إلى الوحدة والاسـتقرار، ولا سـبيل أمامنا لذلك إلاّ بإصـلاح أوضاعنا وأحوالنـا، وإطلاق الحريّة لكلّ مكوّنـات المجتمع لكي تعبّر عـن ذاتها بحريّة وشـفافية وتبـدأ على هذه القاعـدة بإنجاز دورهـا ووظيفتها في الوحدة والاستقرار..

وهـذا بطبيعة الحال يتطلّب السـعي الجادّ نحو تفعيل الجوامع المشـتركة بين أبناء الوطـن الواحد. وذلك من أجل المزيد من المعرفة المتبادلة، وتوفير المناخ النفسي والثقافي الملائم للحوار والتفاهم.

من الطبيعي القول: إنّ تجديد المشروع الوطني لا يتحقّق في الواقع الخارجي دفعـة واحدة، وإنّمـا هو بحاجة إلى مـدى زمني، حتّى يتحوّل هذا المشـروع من القـوّة إلى الفعـل ومن النظرية إلـى التطبيق.. إلاّ أنّ الشـيء المهم والذي نشـعر بأهميته وضرورته على هذا الصعيد، هو وجود جدول زمني يحدّد نقطة الانطلاق والبداية في مشروع التجديد والتطوير..

فـلا يكفي اليـوم أن يتمّ الحديث المجـرّد عن التجديد والتطويـر، وإنّما هناك حاجـة ماسّـة إلى تحديـد مدى زمنـي لعمليـة التجديـد والتطوير.. وبـدون هذا الجـدول الزمنـي وتحديد نقطـة الانطلاق، سـيتم التعامل مع شـعارات التجديد والتطوير كمحاولة لكسب الوقت وتمييع القضية.

ولا ريـب أنّ تأجيل قضية تجديد المشـروع الوطني سـيُفاقم من المشـكلات والتحدّيـات، وسـيُدخِل المجتمع في أتون مرحلة وظروف صعبة وشـائكة على مختلف المستويات.

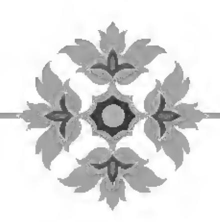


وإنّ تجديد المشروع الوطني هو قبل كلّ شيء موقف جديد من المواطن، موقف يَحُول دون الاستمرار في تهميشه، فهو قادر على المشاركة في صياغة حاضره وبناء مستقبله، وهو الأنسب للتعبير عن حاجاته وطموحاته، لهذا فإنّ إعادة الاعتبار للمواطن على مختلف المستويات، هو حجر الزاوية في مشروع تجديد المشروع الوطني.

وعليه، وعلى ضوء تطوّرات المنطقة المتسارعة وأحداثها الخطيرة، نحن بحاجة اليوم في كلّ دول المنطقة إلى تجديد مشروعنا الوطني وتعزيز وحدتنا الداخلية، من أجل استيعاب تطوّرات الساحة ومجابهة الأحداث التي تعصف بالمنطقة وتقودها إلى مناطق ومجالات مجهولة.







# خاتمة

كلّما ازدادت الأحداث عنفاً وتعقيداً وتوتّرات، ازدادت المنعطفات النوعيّة في مسيرة الإنسان، وتكثّفت التحدّيات الشاملة التي تواجه الوجود الإنساني، وتعمّقت دوائر الصراع والتدافع في الحياة الإنسانية بمستوياتها المتعدّدة.

ولا يمكن بأيّ شكل من الأشكال أن يخلوَ الوجود الإنساني من الصعاب والمشكلات والتحدّيات، كما أنّنا لا يمكن أن نتصوّر حياة إنسانية، بلا مشكلات وصعوبات. فهي مِلْحُ الحياة وقانونُها السرمدي، فالتدافع بين البشر في مختلف الاتجاهات، ناموس كَوْنيٌّ خالد لا يمكن أن تخلوَ الحياة منه، ومن أشكاله المتعدّدة والمختلفة. قال تعالى: ﴿**وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَـكِنَّ اللّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**﴾ [البقرة:٢٥١].

ومَهمّة الإنسان الخالدة في هذه الحياة ليس إنهاء جذور التدافع بين البشر، لأنّ هذا ليس في مقدوره، وذلك لأنّ الحياة هي التدافع بين الناس والعمل الدائم لتسخير الطبيعة واكتشاف خيراتها بما يُفيد الإنسان في جميع المجالات راهناً ومستقبلاً.

فقابلية الإنسان لممارسة شتّى أنواع هذه العملية هي جزء من الجِبِلَّة الإنسانية، لذلك، حيثما وُجِدَ الإنسان وُجِدَ قانون التدافع ولا يمكنه أن يحيا ويعيش بدون



هـذا القانون. ومَهمّة الإنسـان الكبرى في هذا الوجـود هي تنظيم حالات التدافع بين البشـر، واكتشـاف وإبداع أُطر وأشكال للتدافع الذي يتّجه إلى البناء والتعمير بدل الهدم والتخريب في الدائرة الإنسانية.

كمـا ينبغـي أن تكـون علاقة الإنسـان بالطبيعة علاقة تسـخير ونمـاء لا علاقة تدمير وفساد، وبدل أن يتّجه هذا القانون ـ التدافع ـ إلى تدمير الإنسان ومكتسباته التاريخيـة والحضاريـة، ويشـعل الصراعـات المدمّـرة والحروب الشرسـة التي تقضي على كلّ شيء حيّ، تكون مهمة الإنسان في هذا الوجود تنظيم هذه الحالة فتتّجه إلى التنافس والتسابق إلى الخيرات، لا التطاحن والصراعات المدمّرة.

وعبـر التاريـخ أبـدع الإنسـانُ العديـدَ مـن الوسـائل والأنمـاط والسـياقات والأشكال، التي تُنظّم من خلالها هذه الحالة الملازمة لوجود الإنسان. فأمام كلّ تحدٍّ ومنعطف يواجهه الإنسان، ينبغي له أن يبحث ويُبدع وسائل وسياقات تؤهّله للتكيّف الإيجابـي مع هذه التحدّيات والمنعطفات، وتمكّنه من اكتشـاف أفضل السُّبل وأيسرها لتسخير الطبيعة بما يفيد وينفع الإنسان قاطبة.

ولعلّ الإخفاق الذي يصيب الإنسان في مواجهة تحدّياته ومشكلاته، هو وليد عدم وصول الإرادات الإنسانية المختلفة إلى نمط من أنماط تنظيم الاختلافات، وتحديـد أثـر المشـكلات وجعلها فـي حدودها الطبيعيـة، ممّا يدفـع الأمور إلى حـالات من الفوضـى والصراع المفتـوح، الذي تسـتخدم فيه كلّ وسـائل تدمير الخصم والقضاء عليه وإزاحته من الوجود.

ولذلك نجد أنّ الحروب والصراعات في حياة الإنسـان هي شكل من أشكال التدافـع العنيف بين البشـر الذي لا يمكن إلغاؤه مـن الوجود، ولكن الذي يمكن إلغاؤه هو الأشـكال العنيفة والمدمّرة لهذا التدافع، وذلك عبر تنظيم حالات هذا التدافع، وتوطيد أُسـس الاختلاف المشـروع بين البشـر، لذلـك لا بدّ من الوعي



العميـق لهذا القانون الخالد، على أن يكون الإنسـان هو الـذي يتحكّم في وُجهَة هذا القانون، كما أنّه بجهله وهمجيّته وغروره، قد يجعله حافزاً لغصب الحقوق، وهتك المقدّسات، وإفساد الطبيعة، وقتل الإنسان بغير حقّ.

وإنّ العِلم هو سـلاح الإنسان، للاستفادة من هذا القانون وجَعْلِه فضاءً ووعاءً للبناء والعمران، فكلّما ازداد الإنسـان عِلماً توسّـعت قدراته وإمكاناته للاستفادة من القانون، سـواء في الطبيعة أو حياة الإنسـان. فالجهل هو العدوّ الأول، الذي يعمل عبر جهوده إلى تحويل مجرى قانون التدافع، وبالعلم والمعرفة نتمكّن من اكتشاف أفضل السُّبل الممكنة لتنظيم خلافات البشر، وجَعلِها ثروة يغتني بها، لا إلى نقمة ووسيلة تدمير وقتل.

ولا شـكّ أنّ تنظيم الخلافات بين البشـر وحصرها في جوانب البناء والتنمية بدل التدمير والهدم ليس بالأمر اليسير، وإنّما هو مَهمّة إنسانية شاقّة تتطلّب الكثير مـن الجهود والطاقات التـي تصرف في هذا المجال. ومن الطبيعي أنّ بثّ الثقافة الحضارية وتربية الناس على هدى القِيَم المدنية، من العوامل الهامّة التي تسـاهم في توجيه حالات التدافع الإنساني إلى مجالات البناء والتقدُّم الإنساني.

وبنظـرة واحـدة إلـى العديد مـن المجتمعـات الإنسـانية، التي اسـتطاعت أن تُبدِع لنفسـها أشـكالاً إيجابية وحضارية لحالات التدافع، نكتشف من خلالها أنّ للثقافـة الحضارية والمدنيّة الدور المركزيّ في وصول هذه المجتمعات إلى هذه الأشكال والأنماط الحديثة من البناء والتقدّم.

وفـي الاتّجاه المقابل نجد أنّ المجتمعات التي لا تتوفّر فيها الثقافةُ الحضارية التـي تسـمح بتعـدُّد الآراء وتجعل الاختلافات الإنسـانية في حدودهـا الطبيعية، وتُعلي من شـأن قِيَـم الحريّة والتـداول والتسـامح، ابتُليت بحـروب وصراعات مدمّرة، قضت على الكثير من المكتسبات وأرجعت هذه البلدان إلى عقود سابقة.



فلا يمكننا الوصول إلى مستوى إبداعِ أشكالٍ، وأُطرٍ إيجابية وإنسانية لحالات التدافع بين البشر، إلاّ بإشاعة الثقافة الحضارية، فهي جسر العبور إلى الإبداع الإنساني المتّجه إلى توطيد أُسس البناء والعمران والتسابق إلى فعل الخيرات.

ولا نعدو الصواب، حين القول إنّ المشكلة الكبرى التي تواجِه العالَمين العربي والإسلامي، هي أنّه لم تتمكّن مجتمعاته بقِواها ومدارسها المتعدّدة من تنظيم خلافاتها وجَعْلِها الحدود الطبيعية وتحويل مجراها من التدمير إلى البناء.

وبفعل هذا الإخفاق والفشل انفتحت أبوابُ هذا العالَم على العديد من التوتّرات والصراعات التي تهدّد أمنه وتدمّر مكتسباته وتجعل مصيره ومستقبله في مهبّ الريح.

وستبقى هذه الأزمة تستفحل وتتضخّم وتدمّر العديد من المكتسبات التي حقّقها العالَمان العربي والإسلامي في العقود الأخيرة.

لذلك فإنّ انطلاقة العالَمين العربي والإسلامي وانعتاقه من أزماته ومشكلاته يتطلّبان منّا جميعاً أفراداً ومؤسّسات وجماعات أن نبحث عن أُطر وأشكال جديدة لتنظيم خلافات الساحَتَين العربية والإسلامية، وإشاعة وتعميم الثقافة الحضارية والمدنيّة التي تجعل عالَمَينا العربي والإسلامي يستفيدان من كلّ الطاقات والإمكانات ويوظّفانها في سبيل البناء والعمران الإنساني. فالمهام المطلوبة أمام قانون التدافع الإنساني هي المزيد من اكتشاف آليات عمله وحركته، وبناء الإنسان والجماعة الوطنية القادرة على شحن النفوس وتعبئة الطاقات في سبيل العمران والبناء.

ولا يمكن أن نخرج من الكثير من اختناقاتنا وأزماتنا، إلاّ بالمزيد من تعميق وتكريس الثقافة الحضارية في فضائنا الاجتماعي والثقافي.



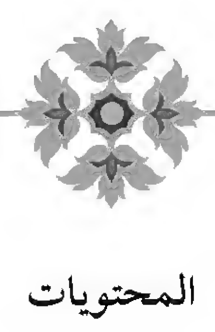
هـذه الثقافـة التـي تضبط نزاعاتنـا، وتنظِّـم اختلافاتنـا، وتطرد مـن واقعنا كلَّ موجبات وعوامل الصراع العنيف والدموي. وفي سـياق توطيد أركان الممارسة الحضارية في محيطنا المجتمعي، نحن بحاجة أن نفتح ونتواصل مع المكتسبات الإنسـانية والحضاريـة، حتّى يتسـنّى لنا تطويـر واقعنا وصناعة قوّتنا على أُسـس العدالة والمساواة والمسؤولية.

وجمـاع القـول: فإنّ العيش المشـترك في أوطاننـا اليوم، بحاجـة إلى تضحية من الجميع، إذ لا تُرسـى معالِم هذا العيـش وحقائقه بدون هذه التضحية، وإرادة صلبـة لا تخضـع لضغوطـات الواقع التـي لا تنسـجم ومنطق العيش المشـترك، وعقلٍ حكيم وواعٍ لا يستجيب للاصطفافات الطائفية والقومية الحادّة التي بدأت بالتشكّل في مجتمعاتنا من جرّاء بعض الأحداث والتطوّرات.

فلتتّجـه كلّ الجهود اليوم، ومن مختلف المواقع، صوب بناء حقائق التسـامح والعيش المشـترك في أوطاننا ومجتمعاتنا، لأنّها سـبيل اسـتقرارنا، وتخلّصنا من نزعات العنف والتطرّف والإرهاب.







## المحتويات










- مواليد 1966 ـ المنطقة الشرقية ـ السعودية.
- مدير مركز آفاق للدراسات والبحوث.
- كاتب أسبوعي في جريدة الرياض السعودية.
- مدير تحرير مجلة الكلمة، وهي مجلة فكرية تعنى بشؤون الفكر الإسلامي وقضايا العصر والتجديد الحضاري.

## من مؤلّفاته:

ا ـ الإسلام مشروع المستقبل، دار النخيل، بيروت.

2 ـ نظرات في الفكر السياسي الإسلامي ، دار الصفوة، بيروت.

3 ـ الإسلام، الغرب وحوار المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.

4 ـ الأهل والدولة بيان من أجل السلم المجتمعي، دار الصفوة، بيروت.

5 ـ الفكر الإسلامي المعاصر ورهانات المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.

6 ـ الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت.

7 ـ الحضور والمثاقفة ـ المثقّف العربي وتحدّيات العولمة، المركز الثقافي العربي، بيروت.

8 ـ العولمة وتحوّلات العالم ـ إشكالية التنمية في زمن العولمة وصراع الثقافات، المركز الثقافي العربي، بيروت.

9 ـ الواقع العربي وتحدّيات المرحلة الراهنة، دار الإشراق الثقافي، بيروت.

10 ـ العرب ومتغيرات العراق، دار الانتشار العربي، بيروت.

11 ـ الإسلام ورهانات الديمقراطية ـ من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية والمدنية، المركز الثقافي العربي، بيروت.

12 ـ الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية ـ كيف نبني وطناً للعيش المشترك، المركز الثقافي العربي، بيروت.

13 ـ الحوار والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية، دار الساقي، بيروت.

14 ـ العرب ورهانات المستقبل ـ تأملات في المسألة الوطنية، كتاب جريدة الرياض، عدد 119.

15 ـ الآخر وحقوق المواطنة، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.

16 ـ شغب على الصمت، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.

17 ـ ظاهرة العنف في العالم العربي ـ قراءة ثقافية، كتاب الرياض، عدد 144 .

18 ـ أوليات في فقه السنن في القرآن الحكيم، مركز الراية للتنمية الفكرية، دمشق.

19 ـ التسامح وقضايا العيش المشترك، دار أطياف.

20 ـ الحوار المذهبي في المملكة العربية السعودية: رؤى متنوعة، دار أطياف (بالاشتراك).

21 ـ العرب ودولة الإنسان، دار أطياف.

22 ـ الطريق إلى التسامح، دار أطياف.

23 ـ ضد الطائفية، المركز الثقافي العربي، بيروت.

24 ـ تحرير الديني الدولة المدنية طريقاً، دار الانتشار العربي، بيروت.

25 ـ المواطنة والوحدة الوطنية في المملكة العربية السعودية ( بالاشتراك) النادي الأدبي بحائل.

26 ـ سؤال الثقافة في المملكة العربية السعودية، دار أطياف.

27 ـ الطريق إلى المواطنة، دار أطياف.

28 ـ فقيه المفكّرين ومفكّر الفقهاء، المركز الإسلامي الثقافي، بيروت.